

عمان: الثلاثاء ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٢٩ هـ. الموافق ١ نيسان سنة ٢٠٠٨ م.

رقم العدد: ٤٨٩٦

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

الاشتراك السنوي

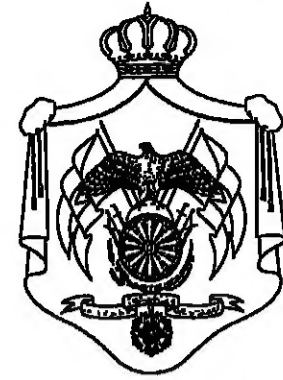
داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥

عكاز من الأصل



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨٩٦ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١

رقم الصفحة	المحتويات
١٠٩٥	* قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨ - قانون معدل لقانون الدين العام وادارته
	* قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ - قانون معدل لقانون صندوق شهاداء القوات المسلحة الأردنية
١٠٩٧	
١١٠٠	* قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ - قانون حظر الألفام المضادة للأفراد
١١٠٦	* نظام رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٨ - نظام مركز التدريب الإحصائي الأردني
	* اتفاقية تعاون مشترك بين دائرة الإحصاءات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية والجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية
١١١١	
	* اتفاقيةتان وبروتوكول تعاون بين حكومتني المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
١١١٦	
١١٣٣	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١١٣٤	* تعليمات صرف علاوة التحجير للمعلمين المجيرين رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨
	* تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨ - تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
١١٣٥	

مكتبة
الأصل



القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١١٧٣	* الأوسمة
١١٧٣	* وكالات الوزراء
١١٧٦	* التمثيل الدبلوماسي
١١٧٦	* الموظفون
١١٨١	* الجنسية الأردنية
١١٨١	* الاسماء
١١٨٣	* الشؤون البلدية
١٢٢٠	* البنك المركزي الأردني
١٢٢٣	* المواصفات القياسية
١٢٢٥	* الإعلانات
١٢٣٣	* المطالبات

رقم الصفحة	المحتويات
١١٤٣	* تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة للعام ٢٠٠٧
١١٥٥	* تعليمات أرقام (١، ٢، ٣) لسنة ٢٠٠٨ - صادر عن وزير الصحة
١١٥٨	* قرار صادر عن وزير الصحة بإلغاء التعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ - تعليمات تحديد دخل الأردني غير الحاصل على بطاقة غير مقتدر
١١٥٩	* تعليمات معدلة لتعليمات استيفاء وتوريد الضريبة الإضافية على المغادرين والسيارات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨
١١٦٠	* تعليمات معدلة لتعليمات رخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها
١١٦٢	* تعليمات مراقبة إعلانات الدعاية لبلدية السلط الكبرى
١١٦٥	* تعليمات استقبال الشكاوى المتعلقة بحق الحصول على المعلومات وتسويتها لسنة ٢٠٠٨
١١٦٧	* قرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ - صادر عن وزير الصناعة والتجارة
١١٦٨	* قرار صادر عن مجلس إدارة هيئة التأمين
١١٦٩	* قرار صادر عن مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

مكتبة الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨
قانون معدل لقانون الدين العام وادارته

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الدين العام وادارته
لسنة ٢٠٠٨) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠١ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانوناً واحداً ويعمل به من التاريخ
الذي يقرره مجلس الوزراء .

المادة ٢- تعدل المادة (٢١) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً : باضافة كلمة (صافي) بعد كلمة (يزيد) الواردة فيها .
ثانياً : بالغاء عبارة (على (٦٠%)) الواردة فيها والاستعاضة عنها
بعبارة (على (٤٠%)) .

المادة ٣- تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (على (٦٠%))
الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (على (٤٠%)) .

محكمة من الأصل

المادة ٤- تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (على ٨٠%) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (على ٦٠%) .

٢٠٠٨/٢/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال ناصر جودة	وزير التنمية السياسية ووزير دولة للشؤون القانونية الدكتور كمال ناصر	وزير الدخالية عيد الفايز	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس نادر الذهبي
وزير المياه والري المهندس رائد أبو السعود	وزير الخارجية الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية عبد الرحيم العكور
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي
وزير السياحة والآثار مها الخطيب	وزير الصحة الدكتور صلاح المواجهدة	وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان
وزير التربية والتعليم الدكتور تيسير النعيمي	وزير تطوير القطاع العام ماهر المداحدة	وزير الشؤون البلدية المهندس شحادة أبو هديب	وزير التنمية الاجتماعية هالة بيسو لطوف
وزير النقل المهندس علاء البطاينة	وزير الثقافة نانسي باكير	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عمر شديفات	وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي
وزير العدل أيمن عودة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء دوقان سالم القضاة	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهل المجالي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس خلدون قطيشات

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨

قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة
الاردنية لسنة ٢٠٠٨) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكتبة
الأصل

المادة ٢- يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٦-

يعتبر الاشتراك في الصندوق الزامياً لكل ضابط وضابط صف وفرد ومكلف في القوات المسلحة الاردنية ويجري اقتطاع الاشتراك شهرياً من رواتبهم من قبل المدير المالي وفقاً لما يلي:-

أ- عقيد فما فوق	٦٠٠ فلس
ب- رائد ، مقدم	٥٠٠ فلس
ج- ملازم ، ملازم اول ، نقيب	٤٠٠ فلس
د- وكيل ، وكيل اول ، تلميذ مرشح ، مرشح	٣٠٠ فلس
هـ- رقيب ، رقيب اول	٢٠٠ فلس
و- مكلف ، جندي ، جندي اول ، عريف	١٠٠ فلس

المادة ٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٨) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (٥٠٠) خمسمائة دينار (الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (٢٠٠٠) الف دينار)
٠

٢٠٠٨/٢/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال ناصر جودة	وزير التنمية السياسية ووزير دولة للشؤون القانونية الدكتور كمال ناصر	وزير الداخلية عبد الفايز	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس نادر الذهبي
وزير المياه والري المهندس رائد أبو السعود	وزير الخارجية الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية عبد الرحيم العكور
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي
وزير السياحة والآثار مها الخطيب	وزير الصحة الدكتور صلاح المواجهة	وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان
وزير التربية والتعليم الدكتور تيسير التميمي	وزير تطوير القطاع العام ماهر المداحنة	وزير الشؤون البلدية المهندس شحادة أبو هديب	وزير التنمية الاجتماعية هالة بيسو لطوف
وزير النقل المهندس علاء البطاينة	وزير الثقافة نانسي باكير	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عمر شديفات	وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي
وزير العدل أيمن عودة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ذوقان سالم القضاء	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهل المجالي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس خلدون لطيفات

مكتبة
مكتبة
مكتبة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨
قانون حظر الألغام المضادة للأفراد

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حظر الألغام المضادة للأفراد لسنة ٢٠٠٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الهيئة الوطنية : الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل المنشأة بموجب قانون الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل المعمول به .

الاتفاقية : اتفاقية (اتاو) لحظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لسنة ١٩٩٧ .

بعثة تفصي الحقائق : البعثة المشكلة استناداً لاحكام المادة (٨) من الاتفاقية .

اللغم : ذخيرة تكون مصممة لتوضع تحت سطح الارض او تحت رقعة سطحية اخرى او فوق او قرب أي منهما وتتفجر بفعل وجود شخص او مركبة عندها او قريباً منها او مس احدهما لها .

اللغم المضاد للأفراد : لغم مصمم للانفجار بفعل وجود شخص عنده او قريباً منه او مسه له ، ويؤدي

الى شل قدرات او جرح او قتل شخص او أكثر ، اما الألغام التي تكون مصممة لتنفجر بفعل وجود مركبة عندها او قريباً منها او مسها لها والتي تكون مجهزة بأجهزة منع المناولة فلا تعتبر الألغام مضادة للأفراد لكونها مجهزة على هذا النحو .

جهاز منع المناولة : جهاز معد لحماية لغم ويكون جزءاً من اللغم او متصلاً او مرتبطاً به او موضوعاً تحته ويفجره عند محاولة العبث باللغم او إفساد نظامه عمداً بأي طريقة كانت .

النقل : النقل المادي للألغام المضادة للأفراد .
منطقة ملغومة : منطقة خطيرة بسبب وجود الألغام او الاشتباه في وجودها فيها .

المادة ٣- أ- يحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وزراعتها داخل اراضي المملكة .

ب- يحظر استيراد الألغام المضادة للأفراد او تصديرها او إدخالها الى المملكة او نقلها او الاتجار بها او انتاجها او صنعها او تطويرها او تملكها او حيازتها او احرازها او بيعها او شراؤها او تسليمها او تسلمها او التنازل عنها بأي صفة كانت .

ج- يحظر التوسط في أي من الأفعال المبينة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة بصورة مباشرة او غير مباشرة .

المادة ٤- أ- يستثنى من الحظر الوارد في المادة (٣) من هذا القانون من يلي :-

- ١- القوات المسلحة الأردنية .
- ٢- أي جهة أخرى مستثناءة بأمر خطي من وزير الدفاع بناء على تنسيب الهيئة الوطنية .

محكمة من الأصل

ب- يكون للجهات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة القيام بما يلي :-

١- الاحتفاظ بالعدد اللازم من الألغام المضادة للأفراد لأغراض استحداث تقنيات الكشف عنها أو إزالتها أو تدميرها أو التدريب عليها كلما اقتضت الضرورة ذلك .

٢- نقل الألغام المضادة للأفراد بقصد تدميرها .

المادة ٥- تتولى الهيئة الوطنية مهمة الإشراف والتعاون والتنسيق مع القوات المسلحة الأردنية وأي جهة أخرى ذات علاقة للقيام بما يلي :-

أ- تحديد المناطق التي يعرف أو يشتبه بأنها مزروعة بالألغام المضادة للأفراد في أراضي المملكة لأغراض تطهيرها من الألغام وتدمير الألغام المزروعة فيها .

ب- تحديد المجموع الكلي لمخزون الألغام المضادة للأفراد التي تملكها أو تحوزها القوات المسلحة الأردنية أو أي جهة أخرى تكون خاضعة لولايتها أو سيطرتها لأغراض تدميرها .

ج- تدمير الألغام المضادة للأفراد التي تتم مصادرتها وفق أحكام الفقرة (د) من المادة (٩) من هذا القانون .

د- التعاقد مع أي شخص طبيعي أو معنوي من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الألغام ليتولى مهمة الكشف عن الألغام المضادة للأفراد وتدميرها .

هـ- طلب المساعدة من أي جهة دولية حكومية أو غير حكومية للكشف عن الألغام المزروعة وتدميرها وتوفير المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية ذات العلاقة لأغراض التدريب عليها وإزالتها .

و- اعداد التقرير المنصوص عليه في المادة (٧) من الاتفاقية .

المادة ٦- تتولى الهيئة الوطنية وضع البرامج المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون والإشراف عليها ضمن معايير محددة مع تحديد الجهات المكلفة بتنفيذ هذه البرامج وذلك بما يكفل الحد من التأثير السلبي لهذه الألغام على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي .

المادة ٧- إذا اسند إلى بعثة تقصي الحقائق أي مهمة داخل أراضي المملكة وفقا لأحكام الاتفاقية ، يتم التنسيق بين الهيئة الوطنية والقوات المسلحة الأردنية ووزير الدفاع لاتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل مهمتها وحمايتها .

المادة ٨- أ- يجوز لبعثة تقصي الحقائق الدخول إلى أراضي المملكة بناء على إخطار خطي من الأمانة العامة للأمم المتحدة يقدم إلى وزير الدفاع قبل أسبوع على الأقل من تاريخ وصول أعضاء البعثة على أن يتضمن الإخطار البيانات الكافية المتعلقة بالمعدات التي تنوي إحضارها لاستخدامها في سياق مهمتها ، على أن تقوم بإعادة إخراجها عند انتهاء المهمة .

ب- لا يحق لبعثة تقصي الحقائق القيام بأعمالها المحددة في الاتفاقية إلا بموجب تفويض صادر عن وزير الدفاع مبينا فيه طبيعة المهمة الموكولة إليها والمدة المحددة لها وفقا لأحكام الاتفاقية والمناطق والمواقع والمنشآت التي يجوز لها دخولها .

ج- تقوم بعثة تقصي الحقائق بمهامها دون المساس بسيادة الدولة شريطة مراعاة احترام التشريعات الوطنية .

د- تتمتع بعثة تقصي الحقائق بالحصانات والامتيازات المنصوص عليها في المادة (٦) من اتفاقية حصانات وامتيازات الأمم المتحدة المبرمة في ١٣ شباط ١٩٤٦ .

مكتبة من الأصل

المادة ٩- مع مراعاة أي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر :-

أ- يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكتلتا هاتين العقوبتين كل من خالف أيًا من أحكام المادة (٣) من هذا القانون .

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بكتلتا هاتين العقوبتين كل من ثبت قصدا قيامه بأي عمل من شأنه أن يعرقل سير عمل بعثة تقصي الحقائق .

ج- يعاقب المحرض والمتدخل في أي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة بعقوبة الفاعل الأصلي .

د- تصدر المحكمة قرارها بمصادرة الألبان المضبوطة وأي آلات أو مركبات أو معدات استعملت في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٠- يعفى من العقوبة الفاعل الأصلي والشريك والمتدخل والمحرض إذا قام بتبليغ السلطات المختصة عن أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون قبل اكتشافها أو سهل مهمة القبض على الفاعلين .

المادة ١١- تختص محكمة أمن الدولة بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٢- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢٠٠٨/٢/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس نادر الذهبي	وزير الداخلية عبد الغافر	وزير التنمية السياسية ووزير دولة للشؤون القانونية الدكتور كمال ناصر	وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال ناصر جودة
وزير دولة للشؤون البرلمانية عبد الرحيم العكور	وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير الخارجية الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المياه والري المهندس خالد أبو السعود
وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة	وزير الصحة الدكتور صلاح المواجهدة	وزير السياحة والآثار مها الخطيب
وزير التنمية الاجتماعية هالة بسيسو لطوف	وزير الشؤون البلدية المهندس شحادة أبو هديب	وزير تطوير القطاع العام ماهر المدادحة	وزير التربية والتعليم الدكتور تيسير النعيمي
وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عمر شديفات	وزير الثقافة نانسي باكير	وزير النقل المهندس علاء البطاينة
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس خلدون قطيشات	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهل المجالي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء دوقان سالم القضاة	وزير العدل أيمن عودة

مكتبة من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٨

نظام مركز التدريب الاحصائي الاردني
صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون الاحصاءات العامة
رقم (٨) لسنة ٢٠٠٣

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام مركز التدريب الاحصائي الاردني
لسنة ٢٠٠٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير	: وزير التخطيط والتعاون الدولي .
الدائرة	: دائرة الاحصاءات العامة .
المدير العام	: مدير عام الدائرة .
المركز	: مركز التدريب الاحصائي الاردني .
المدير	: مدير المركز .
اللجنة	: اللجنة الاستشارية المشكلة وفقا لاحكام هذا النظام .

النشاط التدريبي : برنامج تدريبي يستهدف زيادة المعرفة

بالعمل الاحصائي يتم اعداده وتصميمه وفق

جدول زمني واطار تدريبي محدد .

المتدرب : الموظف او الشخص المشارك في النشاط

الجهات المستفيدة : الوزارات والدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة داخل المملكة وخارجها .

المادة ٣-١- ينشأ في الدائرة مركز يسمى (مركز التدريب الاحصائي
الاردني) .

ب- يهدف المركز الى رفع مستوى العمل الاحصائي ورفع كفاءة
العاملين في الدائرة والجهات المستفيدة وتطوير الوسائل
والاساليب المتعلقة بمهنة الاحصاء او المستخدمة فيها .

المادة ٤-١- يتولى المركز في سبيل تحقيق اهدافه المهام والصلاحيات
التالية :-

١- اعداد المواد التدريبية ذات العلاقة بالانشطة التي يقوم بها
المركز واصدارها وتبادلها مع الجهات المعنية داخل المملكة
وخارجها .

٢- عقد الانشطة التدريبية في مختلف حقول العمل الاحصائي بما
فيه المجالات الاقتصادية والادارية والمالية والتكنولوجية
المتعلقة بها وفي المواضيع التي تحتاجها الدائرة والجهات
المستفيدة .

ب- يمارس المركز المهام والصلاحيات الواردة في الفقرة (أ) من هذه
المادة بالتعاون مع الجهات المستفيدة والجامعات والمراكز
المماثلة الحكومية او غير الحكومية داخل المملكة وخارجها .

المادة ٥-١- تشكل لجنة تسمى (اللجنة الاستشارية) برئاسة المدير العام
وعضوية كل من :-

١- اثنين من كبار موظفي الدائرة يسميهما المدير العام .

٢- ثلاثة اعضاء من خارج الدائرة يختارهم الوزير بناء على
تنسيب المدير العام .

٣- المدير .

ب- تتولى اللجنة المهام التالية :-

١- اقرار الخطط والبرامج والانشطة والمساقات التدريبية
والموضوعات التي تعطي في المركز .

٢- اقرار اسس اختيار المدربين وقبول المتدربين في المركز من
داخل الدائرة وخارجها بمقتضى تعليمات تصدر لهذه الغاية .

عكاز من الأصل

المادة ٦- يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-
أ- الاشراف العام على المركز ومراجعة برامجته وانشطته المختلفة .

ب- دراسة أي اقتراحات متعلقة بتنظيم سير العمل في المركز .
ج- اصدار التعاميم والقرارات الادارية والفنية والاسس اللازمة مما له علاقة بتنظيم سير العمل الاداري في المركز بما في ذلك برامج التدريب والامتحانات والشهادات التي يمنحها .

المادة ٧- يعين المدير بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام ، شريطة ان يكون حاصل على الدرجة الجامعية الاولى على الاقل في مجال الاحصاء او العلوم الادارية وله خبرة في هذا المجال لا تقل عن سبع سنوات .

المادة ٨- يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية :-
أ- اعداد الخطط والبرامج والانشطة والمساقات التدريبية للمركز ضمن السياسة العامة له واقتراح الاساليب والوسائل اللازمة لتطويرها .

ب- تنظيم اعمال الهيئة الادارية والتدريبية للمركز .
ج- اعداد تقارير الانجاز الدورية بما فيه التقرير السنوي عن المركز .

المادة ٩-أ- تصرف المكافآت الخاصة بالمدرسين والمحاضرين على النحو التالي :-

١- (١٥) ديناراً لمن يقوم بتغطية موضوع محدد في نشاط تدريبي معين وذلك عن كل ساعة تدريب صفية شاملا اعداد المادة العلمية للمادة المغطاة .

٢- (١٢) ديناراً لمن يقوم بتغطية موضوع محدد في نشاط تدريبي معين بالتشارك مع مدرب او محاضر اخر او اكثر وذلك عن كل ساعة تدريب صفية مغطاة بالمشاركة شاملا اعداد المادة العلمية للمادة المغطاة .

ب- للمدير العام بتنسيب مبرر من المدير زيادة مقدار المكافأة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة شريطة ان لا تتجاوز (٥٠%) منها .

المادة ١٠- تتحمل الدائرة كلفة المتدرب المشارك في النشاط التدريبي الذي يعقده المركز اذا كان موظفاً في الدائرة .

المادة ١١- يرصد للمركز المخصصات المالية اللازمة في الموازنة السنوية للدائرة .

المادة ١٢- يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام ، بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالاجور وبدل الخدمات التي يتقاضاها المركز من الاشخاص والجهات المستفيدة من خدماته .

مكتبة من الاصل

المادة ١٣- يلغى نظام (مركز التدريب الاحصائي الاردني) رقم (١٠٦) لسنة ١٩٦٦ والتعديلات التي طرأت عليه .

٢٠٠٨/٢/١٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير التنمية السياسية ووزير دولة للشؤون القانونية الدكتور كمال ناصر	وزير الدفاع عبد الفاي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس نادر الذهبي
وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية عبد الرحيم الكور	وزير دولة للشؤون الاعلام والاتصال ووزير الخارجية بالوكالة ناصر جودة
وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الابراي	وزير المياه والري المهندس رائد أبو السعود
وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزير الثقافة بالوكالة عبد الفتاح صلاح
وزير الشؤون البلدية ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة المهندس شحادة أبو هديب	وزير السياحة والآثار مها الخطيب	وزير الصحة الدكتور صلاح المواجهدة
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عمر شديفات	وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي	وزير تطوير القطاع العام ماهر المدادحة
وزير العدل أيمن عوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء دوقان سالم القضاة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس خلدون قطيشات
		وزير النقل المهندس علاء البطاينة

اتفاقية تعاون مشترك بين دائرة الإحصاءات العامة في

المملكة الأردنية الهاشمية والجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٤٣) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٨ المتضمن الموافقة على اتفاقية تعاون مشترك التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٦ بين دائرة الإحصاءات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية والجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية بصيغتها التالية:-

الطرف الأول: المملكة الأردنية الهاشمية- دائرة الإحصاءات العامة.
الطرف الثاني: الجمهورية اليمنية- الجهاز المركزي للإحصاء.

رغبة من الطرفين في ترسيخ التعاون الثنائي بينهما في نطاق تطوير العمل الإحصائي المهني والتنموي والنهوض به من خلال تعزيز استخدام الأسلوب العلمي وترسيخ منهجيات ومعايير تطويره وتنميته، بما يحقق أهدافهما المشتركة بحيث تكون الإحصاءات أداة فاعلة في عملية التنمية في كلا البلدين.

وفي إطار ترسيخ التعاون العربي في مجال العمل الإحصائي والتنموي المبني على أسس علمية مستندة إلى التوصيات الدولية وأدبيات ومبادئ العمل الإحصائي، فقد اتفقا على التعاون المشترك وفقاً لما يلي:

١. مجالات التعاون:

وتشمل كافة المجالات التي تخدم المصلحة المشتركة بين الطرفين في نطاق العمل الإحصائي بما في ذلك:

أ. تبادل المطبوعات
يقوم كل طرف بإهداء الطرف الآخر نسخة من كل مطبوعة أو تقرير أو نشرة يصدرها وتكون ذات صلة بالنهوض بالعمل الإحصائي وتطويره.

ب. تبادل البيانات والإحصائيات
يتبادل الطرفان البيانات الإحصائية المتوفرة لدى كل منهما ويوزد كل طرف الطرف الآخر بناء على طلبه بأي معلومات أو إحصاءات يرغب في الحصول عليها مع مراعاة خضوع ذلك لاعتبارات السرية والقوانين والتشريعات السارية في كلا البلدين.

مكتبة من الأصل

ج. تبادل الخبرات

يتبادل الطرفان خبراتهما في مجال الإحصاء وذلك من خلال تبادل الخبراء والمستشارين والقيام بالزيارات الاستطلاعية أو التدريبية في كافة حقول ومجالات العمل الإحصائي والتنموي.

د. تنفيذ المشاريع المشتركة

يعمل الطرفان على تخطيط وتنفيذ مشاريع مشتركة، مثل الدورات التدريبية، وورش العمل وإقامة المؤتمرات والندوات أو الأنشطة الأخرى التي يبرئتها أحد الطرفين على أن يتم وضع آليات عمل وتحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف لكل مشروع من هذه المشاريع قبل تنفيذه.

هـ. التطوير الإداري

التعاون المشترك في مجال التطوير الإداري وتنمية القوى البشرية.

و. دراسات تحليلية مشتركة

التعاون في مجال إجراء الدراسات والأبحاث التحليلية لبيانات مجموعة أصلاً أو لبيانات يتم جمعها لخدمة أهداف هذه الدراسات أو الأبحاث. على أن يتم وضع آليات عمل وتحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف لهذه الغاية.

ح. تطوير منهجيات العمل الإحصائي وفق أفضل الممارسات الدولية

التعاون المشترك في مجال تطوير المنهجيات والمعايير المستخدمة في العمل الإحصائي، ويشمل هذا المجال التعاون في اختيار وتطبيق المعايير العالمية المستخدمة وفي العمل الإحصائي مثل منظومة الحسابات القومية والتصنيف المهني وغير ذلك من المعايير والتصانيف الأخرى.

ط. مجالات أخرى

يمكن إضافة مجالات أخرى تخدم المصلحة المشتركة لكل من دائرة الإحصاءات العامة و الجهاز المركزي للإحصاء في البلدين.

٢. آليات التعاون:

يتم تنفيذ هذه الوثيقة وفقاً لبروتوكول التعاون (الملحق رقم ١) الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

مدير عام دائرة الإحصاءات العامة

الدكتور غازي الشبيكات

عن حكومة الجمهورية اليمنية

مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء

الدكتور أمين محيي الدين

ملحق رقم (١)
آليات تنفيذ إتفاقية التعاون
بين

الجهاز المركزي للإحصاء
في
الجمهورية اليمنية

و

دائرة الإحصاءات العامة
في
المملكة الأردنية الهاشمية

مبدأ عام:

يعتبر مدير عام دائرة الإحصاءات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية ومدير عام الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية مجتمعين، المرجعية العليا لجميع اللجان وفرق العمل المشتركة.

أولاً: تبادل الخبرات:

يشمل هذا الجانب عمليات التبادل للخبرات أو الخبراء أو المستشارين، بالإضافة إلى التدريب والزيارات الاستطلاعية التي يرغب أو يجد من الضرورة أن يقوم بها وفد من أي من المؤسساتين للأخرى بهدف تقديم أو اكتساب الخبرة في مجال أو أكثر من مجالات العمل المشترك فيها:-

١. تبادل الخبراء والمستشارين:

١. يقوم كل من الطرفين في حالة رغبته استضافة خبراء أو مستشاري أي منهما للاستفادة من خبراتهم، بإرسال طلب يبين فيه الشروط المرجعية لطبيعة المهمة المطلوبة (T.O.R).
٢. يتم الرد على طلب استضافة الخبراء أو المستشارين بالموافقة أو التعديل أو الاعتذار وتحديد أسماء المرشحين للقيام بالمهام المطلوبة وذلك خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ وصول الطلب مع بيان الأسباب والظروف في حالة التعديل أو الاعتذار عن الاستجابة للطلب.
٣. يتحمل الطرف المضيف للخبراء أو المستشارين، نفقات استضافتهم متضمنة (نفقات الإقامة، أجور السفر، المعيشة وفقاً للتعليمات والإجراءات المعمول بها في البلد المضيف) إضافة إلى صرف المكافآت المستحقة التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

محظوظة من الأصل

ب- التدريب:-

١. يقوم كل من الطرفين في حال رغبة أي منهما بالاستفادة من برامج التدريب المطلوبة بإرسال طلب يبين فيه احتياجاته في مجالات التدريب وعدد المتدربين المرشحين والمدة الزمنية والمكان المقترح للتدريب.
٢. تتم الإجابة بالموافقة أو التعديل أو الاعتذار لتحديد أسماء المرشحين للقيام بمهمة التدريب وذلك خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ وصول الطلب وفقاً للبرنامج الزمني الذي يتم الاتفاق عليه مع ضرورة بيان أسباب التعديل أو الاعتذار.
٣. في حال إقامة وتنفيذ برنامج التدريب في بلد طالب التدريب يتحمل هذا الطرف نفقات استضافة المدربين متضمنة (نفقات الإقامة، أجور السفر والمعيشة) إضافة إلى مكافآت المدربين المستحقة عن فترة التدريب والتي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

ج- الزيارات الاستطلاعية:-

١. يقوم الطرف الذي يرغب بإرسال فريق لزيارة استطلاعية لدى الطرف الآخر في مجال معين بإرسال طلب خطي يبين فيه رغبته بإرسال شخص أو أكثر للحصول على خبرة من الطرف الآخر محدداً فيه الشروط المرجعية لطبيعة المهمة المطلوبة والمدة المقترحة لذلك.
٢. تتم الإجابة على طلب الزيارة المقترحة خلال فترة أقصاها ثلاثة أسابيع من طلب الزيارة بالموافقة أو التعديل أو الاعتذار وفقاً لظروف العمل.
٣. يتحمل الطرف مقدم الطلب نفقات السفر والإقامة والمعيشة للشخص/ الأشخاص الموفدين على أن يقوم الطرف المستضيف بتقديم الاستشارات والإرشاد للشخص/ الأشخاص الموفدين للبرنامج الزمني الذي يتم الاتفاق عليه مسبقاً.

ثانياً: تنفيذ المشاريع المشتركة:-

١. يقوم الطرف صاحب فكرة المشروع بعرض الموضوع على الطرف الآخر موضحاً الأهداف العامة والمخرجات المتوقعة.
٢. يتم الرد على الطرف صاحب الفكرة خلال فترة أقصاها ثلاثة أسابيع، بالموافقة أو الاعتذار أو التأجيل لتنفيذ المشروع.
٣. في حالة الموافقة يقوم الطرف صاحب الفكرة وخلال فترة أقصاها ثلاثة أسابيع بعرض وثيقة المشروع على الطرف الآخر تتضمن أهداف المشروع، الأنشطة المتوقعة، المخرجات، البرنامج الزمني، الموازنة التقديرية بالإضافة إلى الواجبات والمسؤوليات المقترحة لكل طرف.
٤. يقوم الطرف المعروض عليه المشروع بدراسة المقترح والرد عليه خلال ثلاثة أسابيع، على أن يستكمل العمل بين الطرفين للوصول إلى نسخة نهائية، بحيث ترفع خطة المشروع لمدير

عام دائرة الإحصاءات في المملكة الأردنية الهاشمية ومدير عام الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية لإقرارها.

٥. بعد إقرار وثيقة المشروع وتوقيع الوثائق اللازمة، تشكل لجنة مشتركة لإدارة المشروع وفقاً لمتطلبات التنفيذ مع مراعاة خصوصيات كل مشروع من المشاريع التي يتم الاتفاق على تنفيذها.

١. تضع اللجنة المشتركة آلية مفصلة لتنظيم عملها ترفع لمسؤولي الطرفين للتوقيع عليها.

ثالثاً: تبادل المطبوعات والبيانات:

١. يقوم كل طرف بإهداء الطرف الأخرى نسخة واحدة مجانية من كل مطبوعة أو تقرير أو نشرة إحصائية ذات صلة بالنهوض بالعمل الإحصائي وتطويره.
٢. يقوم الطرفان في حالة رغبة أي منهما الحصول على بيانات في مجال معين بإرسال طلب يحدد فيه نوع ومواصفات البيانات المطلوبة، على أن تتم إجابة الطلب خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ تسلمه، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية بعض البيانات.

مكتبة من الأصل

اتفاقيتان وبروتوكول تعاون بين حكومتَي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٨) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٥ المتضمن الموافقة على البنود المدرجة تالياً والتي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية خلال اجتماعات الدورة الثانية عشرة للجنة العليا الأردنية السورية المشتركة التي عقدت في عمان خلال الفترة من ٢٩ - ٢٠٠٧/١٢/٣٠ بصيغتها التالية:-

١. اتفاقية اعتراف متبادل بإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بشهادات المطابقة للمنتجات ونتائج الاختبارات بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وهيئة المواصفات والمقاييس السورية.

٢. اتفاق بشأن تنظيم استخدام واستخدام العمال.

٣. بروتوكول تعاون في مجال الحبوب.

اتفاقية

اعتراف متبادل بإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بشهادات المطابقة للمنتجات ونتائج الاختبارات

بين

مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية

و

هيئة المواصفات والمقاييس السورية

تطلعا من حرص الطرفين، مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية على تسهيل التبادل التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية، والتزامهم بأحكام البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ الكامل بتاريخ ٢٠٠٥/١/١، واستناداً إلى اتفاقية التعاون في مجال أنشطة التقييس الموقعة بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٧، وإسهاماً منهما في رفع جودة المنتجات المتبادلة بين كلا البلدين وضمان المحافظة على صحة وسلامة المواطنين وحماية البيئة وتفاذي تكرار عمليات تقييم المطابقة التي تتم عبر الحدود، ورغبة من الطرفين في تفعيل اتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات وعلامة الجودة ونتائج الاختبارات في قطاعات المنتجات التي تنطويها هذه الاتفاقية والصادرة وفقاً للمتطلبات الدولية ذات العلاقة والمحددة في هذه الاتفاقية، وكذلك وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في كلا البلدين، وأخذين بعين الاعتبار تمسك كلا الطرفين بالتزاماتهم الدولية والإقليمية والثنائية ذات العلاقة بالمجالات التي تنطويها هذه الاتفاقية.

اتفقا على ما يلي :-

المادة الأولى

الأهداف

تسعى هذه الاتفاقية لتسهيل التجارة البينية بين البلدين وإزالة العوائق الفنية المتعلقة بالمنتجات المحددة فيها، وتنطوي الاعتراف المتبادل بنتائج إجراءات تقييم المطابقة الخاصة بالمنتجات المحددة في هذه الاتفاقية والواردة في الملحق رقم (١) المرفق بها والتي يجب أن تلبى متطلبات دخولها لأسواق البلدين.

مكزاً من الأصل

المادة الثانية

المصطلحات والتعاريف

- لغايات تحقيق أهداف هذه الاتفاقية، تستخدم المصطلحات والتعاريف الواردة في كل من:
- مواصفة الأيزو/ آي سي (١٧٠٠٠) (ISO/IEC Guide 17000) والخاصة بتقييم المطابقة: المصطلحات العامة ووصف المهام.
 - دليل الأيزو/ آي سي (٢) (ISO/IEC Guide 2) الخاصة بالتفقيس والنشاطات ذات العلاقة: المصطلحات العامة.
 - أي أدلة دولية أو مواصفات تصدر في هذا المجال

المادة الثالثة

موانمة التشريعات

بهدف تطبيق هذه الاتفاقية، وافق الطرفان على اتخاذ التدابير المناسبة لموائمة التشريعات الصادرة والخاصة بأنشطة التفقيس وإجراءات تقييم المطابقة، ومسح الأسواق والتي تطبق على المنتجات المنفق عليها، والواردة في الملحق رقم (٤) وإزالة أي اختلاف أو تعارض بينها.

في حال عدم توفر التشريعات ذات العلاقة في أي من البلدين فيما يخص الهيئات المانحة لشهادات المطابقة والمختبرات، يتم اعتماد التشريعات الصادرة عن البلد الآخر. أما في حال عدم توفر التشريعات في كلا البلدين، فيتم اعتماد التشريعات الدولية، في حال توفرها، وفي حال عدم توفر التشريعات الدولية، يتم اعتماد التشريعات الأوروبية أو أي تشريعات أخرى تنفق عليها الطرفان، وتشمل التشريعات:

- القوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح العامة والتي تطبق بغض النظر عن طبيعة المنتجات الواردة في الملحق رقم (٤).
- التشريعات الفنية والخاصة بالمنتجات ذات العلاقة الواردة في الملحق رقم (٥) مثل القواعد (اللوائح) الفنية والمواصفات القياسية للمنتجات وبطاقات البيان أو طرق الفحص والاختبار اللازمة للتحقق من مطابقة المنتجات للقواعد الفنية (اللوائح) أو المواصفات القياسية.

المادة الرابعة

القبول المتبادل للمنتجات

اتفق الطرفان على القبول المتبادل للمنتجات الواردة في الملحق رقم (١) والتي تلبي متطلبات السماح لها بدخول أسواق كلا البلدين على دخول أسواق البلد الآخر بدون أي قيود.

المادة الخامسة

الاعتراف المتبادل بنتائج إجراءات تقييم المطابقة

اتفق الطرفان على الاعتراف بنتائج إجراءات تقييم المطابقة التي يتم تنفيذها في كلا البلدين من قبل الجهات أو الهيئات المختصة بتقييم المطابقة والواردة في ملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية. وبناء عليه، يجب على الطرفين عدم تكرار أي من إجراءات تقييم المطابقة التي تمت في البلد الآخر أو فرض متطلبات إضافية أخرى وذلك لأغراض قبول مطابقة المنتجات.

المادة السادسة

الإجراءات الاحترازية

عندما يجد أي طرف بأن أي منتج من المنتجات الواردة في الملحق رقم (١) قد دخل إلى أراضيه بموجب هذه الاتفاقية وتم استخدامه للأغراض المرجوة منه، ويتبين أنه من الممكن أن يؤثر على صحة أو سلامة مستخدميه أو أي أشخاص آخرين، أو عندما يكون لدى أي طرف تحفظ مشروع نتيجة عدم المطابقة لأي من التشريعات المحددة في الملحق رقم (٤) و (٥)، يمكن لهذا الطرف اتخاذ التدابير الملائمة لمنع المنتج من دخول أسواقه أو سحبه منها أو منع وضعه للاستخدام أو الحد من حرية حركته داخل أراضي البلدين، وذلك بحسب الإجراءات التالية:

- على الطرف الذي يمنع أي منتج من دخول أسواقه إبلاغ الطرف الثاني فوراً بذلك، مع بيان الأسباب التي أدت لاتخاذ هذا القرار وكيفية تقييم حالة عدم المطابقة مع تقديم الأدلة التي تثبت حدوثها لدراساتها.
- يجب على الطرفين دراسة حالة عدم المطابقة التي تم إعلامهم بها والأدلة التي تثبت حدوثها وتبادل التقارير بخصوص التحقيقات التي تمت.
- عند الاتفاق على وجود حالة عدم المطابقة، يجب على الطرفين اتخاذ التدابير الملائمة لمنع دخول هذه المنتجات لأسواق كلا البلدين.

ملحق رقم (١)

- في حال عدم الاتفاق على نتائج دراسة حالة عدم المطابقة، يتم رفع الأمر إلى اللجنة المشتركة المشكلة بموجب المادة (١٣) والتي تقوم باتخاذ القرار بخصوص عملية التقييم التي يجب أن تنفذ في مثل هذه الحالة، بحسب المادة (١١) من هذه الاتفاقية.

- عندما تجد اللجنة المشتركة أن الإجراء الذي تم اتخاذه لمنع دخول المنتج غير مبرر، فيجب على الطرف الذي اتخذ الإجراء إلغاؤه فوراً، ويتم دراسة المسؤولية القانونية وفقاً للمادة رقم (١٤) من هذه الاتفاقية. أما عندما تجد اللجنة المشتركة أن هذا الإجراء مبرر، فيجب على الطرفين اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم دخول هذه المنتجات إلى أسواقها.

المادة السابعة

التزامات الطرفين فيما يتعلق بصلاحيتهما

يجب أن يضمن الطرفان توافق ممارسات جميع هيئات تقييم المطابقة الواردة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية، والتي تقوم بتنفيذ إجراءات تقييم المطابقة حسب ما ورد في الملاحق رقم (٥،٤،٣) بشكل مستمر. كما يجب عليهما اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان محافظة تلك الهيئات على كفاءتها الفنية اللازمة لقيامها بالمهام المحددة في هذه الملاحق، وذلك حسب طبيعة مهامها ومجال عملها.

المادة الثامنة

هيئات تقييم المطابقة

تتفق الطرفان على قولهم الهيئات التي تقوم بإجراءات تقييم المطابقة في كل بلد والخاصة بهذه الاتفاقية تحتوي طبيعة مهامها ومجال عملها ونطاق اعتمادها، في حال اعتمادها، والتي تم تقييم كفاءتها قبل أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، بناءً على الإجراءات التالية:

- الإجراء غير المباشر: أن تكون الهيئة المانحة لشهادات المطابقة أو المختبرات قد تم تقييم كفاءتها من قبل طرف ثالث محايد بحسب أحدث إصدار للمتطلبات الدولية: دليل الأيزو/ آسي ٦٥ (ISO/IEC Guide 65) للهيئات المانحة لشهادات المطابقة للمنتجات، ومواصفة الأيزو/ آسي ١٧٠٢٥ (ISO/IEC Guide 17025) للمختبرات،

وتم منحها الاعتماد بناءً على ذلك من قبل هيئة اعتماد تعمل وفقاً للمتطلبات الدولية: مواصفة الأيزو/ آسي ١٧٠١١ (ISO/IEC 17011).

ومقبولة من قبل الطرفين بعد التأكد من تطبيقها لإجراءات مكافئة للمتطلبات.

- الإجراء المباشر: في حال عدم إمكانية تطبيق الإجراء غير المباشر، يتم تنفيذ تقييم على الهيئات المانحة لشهادات المطابقة أو المختبرات في البلدين من قبل فريق تقييم فني مشكل من قبل اللجنة المشتركة، بعد التأكد من كفاءة فريق التقييم في المتطلبات الدولية التي يتم التدقيق بناءً عليها ومجال عمل الهيئة، وخبرته في تقنيات التقييم، وذلك بإتباع إجراءات التقييم المتكافئة حسب متطلبات المواصفة الدولية: الأيزو/ آسي ١٧٠٤٠ (ISO/IEC 17040) بالإضافة إلى ذلك، يمكن للطرفين التعاون لعقد الاجتماعات، أو مشاهدة عمليات منح شهادة المطابقة، أو إجراء الاختبارات، أو إجراء المقارنات البيئية كوسائل لإثبات التكافؤ في الأداء ولبناء الثقة بين الطرفين.

■ يمكن لأي طرف أن يطلب من الطرف الآخر التحقق من الكفاءة الفنية لهيئات تقييم المطابقة التي يتعامل معها، ومن تحقيقها للمتطلبات الدولية. كما يمكن أن يقوم كلا الطرفين بتنفيذ عمليات تقييم مشتركة لهيئات تقييم المطابقة، لذلك يجب على الطرفين ضمان تعاون الهيئات بشكل كامل لهذه الغاية.

■ عندما يقرر أي طرف سحب أي هيئة تقييم المطابقة من القائمة الواردة في الملحق رقم (٢)، يجب أن يبلغ الطرف الآخر خطياً بذلك، كما يجب على الهيئة التي تم سحبها من القائمة التوقف عن تقييم المطابقة لأغراض هذه الاتفاقية من تاريخ سحبها. إلا أن إجراءات التقييم المنفذة قبل تاريخ سحبها تبقى سارية المفعول، ما لم يتفق الطرفان على عكس ذلك من قبل اللجنة المشتركة وحسبما سيرد في المادة (١٥).

المادة التاسعة

حل الخلافات

■ في حال لم يتم حل الخلافات أو المشاكل بشكل مرضي لكلا الطرفين، فيجب إبلاغ رئيس اللجنة المشتركة مع إعطاء الأسباب التي تحول دون حل المشكلة.

■ يقوم رئيس اللجنة بتكليف اللجنة المشتركة بأخذ القرار حول الإجراء المناسب لحل المشاكل. في حال كان الخلاف يتعلق بعمل هيئة تقييم المطابقة وحتى يتم اتخاذ قرار من قبل اللجنة المشتركة يجب وقف عمل هيئة تقييم المطابقة موضوع الخلاف بشكل كلي أو جزئي، وذلك من تاريخ إبلاغ رئيس اللجنة المشتركة بالخلاف.

■ يعتبر قرار اللجنة نهائياً بعد اعتماده من رئيس اللجنة.

مكتبة
من الأصل

المادة العاشرة

التعاون وتبادل المعلومات

- بهدف ضمان التطبيق الفعال والموحد لهذه الاتفاقية، وتفسيرها، فيجب على الطرفين:
- تبادل المعلومات المتعلقة بتطبيق التشريعات التي تشمل الإجراءات التي تضمن كفاءة هيئات تقييم المطابقة.
 - المشاركة في نشاطات الطرف الآخر بما في ذلك الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات المتعلقة بالمواصفات وتقييم المطابقة والنشاطات الخاصة في المجالات المتعلقة بالمنتجات المتبادلة بين البلدين.
 - تبادل المعلومات والوثائق الخاصة بالقواعد (اللوائح) الفنية والمواصفات والدراسات والمتطلبات الفنية في مجال المنتجات الواردة في الملحق رقم (١).
 - تبادل الخبرات في مجال تقييم المطابقة خاصة في مجالات المنتجات الواردة في الملحق رقم (١).
 - تبادل الإخطارات بكافة التشريعات الجديدة المقترحة أو المقترح تعديلها في مرحلة مبكرة من إعدادها.

المادة الحادية عشرة

السرية

يجب على ممثلي الطرفين من خبراء ومقيمين ومعنيين بتطبيق بنود الاتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الاطلاع أو الحصول عليها ضمن إجراءات تطبيق هذه الاتفاقية، وعدم إفشائها حتى بعد انتهاء مهامهم مع التزامهم الكامل بمهنية العمل. كما لا يسمح باستخدام المعلومات التي يتم الاطلاع أو الحصول عليها لأهداف خارجة عن أهداف هذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشرة

المسؤولية القانونية

في حال وجود خلاف نتيجة ضرر لحق بطرف ثالث ناجم عن تطبيق هذه الاتفاقية يتم حل الخلاف ودياً بالتعاون بين الجانبين المختصين في البلدين، وفي حال تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى القضاء المختص.

المادة الثالثة عشرة

إدارة الاتفاقية

- يتم تشكيل لجنة مشتركة بحدود مستوى تمثيلها من قبل الطرفين، حيث تكون هذه اللجنة مسؤولة عن التطبيق الفعال لهذه الاتفاقية واتخاذ القرارات واعتماد التوصيات بالاتفاق العام، وتجتمع بدعوة أحد الطرفين وبشكل دوري وبالتناوب وعند الحاجة. كما يشترك كلا الطرفين في ترأس اللجنة التي تقوم بوضع قواعد وآلية لعملها.
- يمكن للجنة المشتركة النظر في أي من المواضيع المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية، ولديها الصلاحيات باتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التالية:
- أ- تعديل ملاحق هذه الاتفاقية.
 - ب- إضافة ملاحق جديدة على الاتفاقية.
 - ج- تعيين فريق مشترك أو فرق من المقيمين والخبراء للتحقق من الكفاءة الفنية لهيئات تقييم المطابقة ومطابقة ممارساتها للمتطلبات المحددة في الملحق رقم (٣).
 - د- الإجراءات الواجب اتخاذها بخصوص التشريعات وإجراءات تقييم المطابقة الجديدة المقترحة أو المعدلة أو الإضافية والتي تغطي أو تؤثر على المنتجات الواردة في ملاحق هذه الاتفاقية.
- هـ - الإجابة على الاستفسارات وحل الخلافات المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة عشرة

البدء المنشأ

تطبق هذه الاتفاقية على المنتجات المتبادلة تجارياً بين البلدين بغض النظر عن بلد المنشأ.

المادة الخامسة عشرة

الاتفاقيات مع البلدان الأخرى

عندما يقوم أي طرف بتوقيع اتفاقية تقييم مطابقة مع بلد ثالث، لا يلتزم الطرف الآخر بالاعتراف بنتائج تقييم المطابقة التي تمت في البلد الثالث، ما لم يتم الاتفاق على ذلك بشكل صريح وخطي من قبل الطرفين في اللجنة المشتركة.

المادة السادسة عشرة

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتعديلها وسريان مفعولها

- تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ آخر إشعارين باستكمال إجراءات المصادقة عليها حسب القوانين النافذة في كل من البلدين.
- يمكن تعديل هذه الاتفاقية بناءً على طلب أحد الطرفين وموافقة الطرف الآخر.

مكتبة
الأصل

- يتم إجراء التعديلات أو الإضافات على ملاحق الاتفاقية من خلال اللجنة المشتركة.
- يمكن إنهاء هذه الاتفاقية من قبل أحد الطرفين من خلال إخطار الطرف الآخر خطياً بذلك قبل ٦ أشهر من التاريخ المنوي إنهاؤها فيه.
- تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشر

توسيع مجال الاتفاقية

يمكن للطرفين تعديل ملاحق هذه الاتفاقية أو إضافة ملاحق جديدة بحسب الإجراء المحدد في المادة (١٣)

حررت ووقعت هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٤٢٨ هـ الموافق لـ ٣٠ كانون أول ٢٠٠٧ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجّة القانونية.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن

حكومة الجمهورية العربية السورية

المهندس عامر الحديدي

وزير الصناعة والتجارة

الدكتور فؤاد عيسى الجوني

وزير الصناعة

اتفاق

بشأن تنظيم استخدام واستخدام العمال

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية العربية السورية

توثيقاً لأواصر الأخوة والتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية وانطلاقاً من روح التضامن بين الشعبين الشقيقين ، بهدف تنظيم استخدام واستخدام اليد العاملة بين البلدين فقد اتفق الجانبان على ما يلي:

المادة الأولى:

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية ووزارة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون المباشر فيما بينهما لضبط وتسهيل وتبسيط إجراءات استخدام واستخدام العمال بين البلدين ووضع القواعد والنظم التي تكفل وضع أحكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

المادة الثانية:

يخضع استخدام العمال ودخولهم للعمل في البلد الآخر لأحكام هذه الاتفاقية وللوائح والأنظمة والإجراءات المعمول بها في كلا البلدين.

المادة الثالثة:

أ- في حالة رغبة صاحب العمل في أحد البلدين استخدام عمال من البلد الآخر يتعين عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى وزارة العمل في ذلك البلد موضحاً فيه المعلومات والبيانات التي تتطلبها إجراءات الوزارة المتعلقة بطلبات استخدام العمال.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

ب- عند حصول صاحب العمل في أحد البلدين على موافقة وزارة العمل والجهات المختصة الأخرى على استخدام العمال من البلد الآخر، عليه أن يقوم بإجراءات استقدامهم بنفسه أو أن يلوّض ممثلاً له بذلك .

المادة الرابعة:

تشتمل عروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة وعلى مدة الاستخدام المحتملة، كما تشتمل على بيان تفصيلي بشروط وظروف العمل والضمان الاجتماعي والحوافز والتسهيلات المقدمة للعمال وذلك بما يتفق و أحكام قوانين العمل النافذة في بلد العمل .

المادة الخامسة:

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية ووزارة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل إجراءات اختيار العمال الذين يطلبهم صاحب العمل وتزويد هؤلاء العمال بمعلومات عن ظروف العمل في البلد الآخر.

المادة السادسة:

أ- تحدد شروط وظروف استخدام العمال بين البلدين بعقد عمل فردي بين العامل وصاحب العمل ، ويتم الاهتداء والاسترشاد بعقد العمل النموذجي الملحق بهذه الاتفاقية على أن يتضمن هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وقانون العمل في كل من البلدين .

ب- يحرر العقد باللغة العربية من أربع نسخ أصلية يحتفظ صاحب العمل بإحداها وتسلم الثانية للعمال وتودع الثالثة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية العربية السورية والرابعة بوزارة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية بعد تصديقها أصولاً من الجهات المختصة في كل من البلدين .

المادة السابعة:

يلتزم صاحب العمل بعد دخول العمال للعمل في البلد الآخر باستكمال إجراءات الحصول على ترخيص العمل لهم من وزارة العمل وفق الأحكام القانونية النافذة لذلك.

المادة الثامنة:

في حالة انتهاء العقد أو فسخه برضاء الطرفين يحق للعمال خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء العقد أو الفسخ الالتحاق بعمل آخر في مجال تخصصه وذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في بلد العمل وإلا يتم إعادته إلى بلده الأصلي على نفقة صاحب العمل.

وفي جميع الأحوال يتعين تسليم العامل جميع مستحقاته طبقاً للقوانين النافذة في بلد العمل .

المادة التاسعة:

يحق للعمال أن يحول إلى بلده الأصلي مدخراته وفقاً للقوانين وأنظمة تحويل النقد النافذة في بلد العمل.

المادة العاشرة:

أ- تتولى الجهة المختصة بوزارتي العمل في كلا البلدين متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.
ب- في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعمال تقدم الشكاوى إلى وزارة العمل في البلد الذي يعمل به العامل طبقاً للإجراءات القانونية المتبعة لتيسير الوصول لتسويته وبدءاً، وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي يحال النزاع إلى الجهة القضائية المختصة طبقاً للقوانين النافذة في كل من البلدين .

المادة الحادية عشرة:

تقوم الوزارتان بتبادل المعلومات والخبرات المختلفة في مجالات العمل والقوى العاملة، وتنمية التعاون بين البلدين في هذه المجالات.

المادة الثانية عشرة:

١- تشكل لجنة مشتركة تضم ثلاثة أعضاء على الأكثر من كل جانب تكون مهمتها:
أ- التنسيق بين الحكومتين لتنفيذ هذه الاتفاقية والتأكد التدابير الضرورية في هذا الشأن.

ب- تفسير أحكام الاتفاقية عند حدوث أي خلاف في شأنها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق.

ج- اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاقية عند الضرورة.

٢- تجتمع اللجنة مرة كل سنة أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك بالتناوب في كل من البلدين.

مكتبة
الأصل

المادة الثالثة عشرة:

يتحمل الجانب المولد بالنسبة لاجتماعات أعضاء اللجنة المشتركة نفقات سفر وإقامة وفده .

المادة الرابعة عشرة:

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ آخر إشعارين باستكمال إجراءات المصادقة عليها حسب القوانين النافذة في كل من البلدين ، وتظل الاتفاقية سارية لمدة أربع سنوات وتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الجانبين الآخر كتابة برغبته في إنهاؤها قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية.

حررت ووقعت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية في مدينة عمان بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٤٢٨ هـ الموافق ٣٠ كانون أول ٢٠٠٧ م ولكل منهما نفس الحجة القانونية .

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

باسم السلام

وزير العمل

عن

الجمهورية العربية السورية

الدكتورة ديانا الحج عارف

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

ملحق نموذج عقد عمل

أته في يوم الموافق

تم الاتفاق بين

السيد / الجنسية /

مهنته / عنوانه /

ويشار إليه في هذا العقد بالطرف الأول بصفته صاحب العمل

وبين السيد / الجنسية /

المولود في بتاريخ جواز سفر رقم

صدر من بتاريخ

والمقيم في بالمعنون التالي :

ويشار إليه في هذا العقد بالطرف الثاني بصفته مستخدماً .

وذلك على ما يلي :

١- قبل الطرف الثاني على أن يعمل لدى الطرف الأول بمهنة (باجر شهري كدره) ويستحق الطرف الثاني أجره من يوم وصوله إلى

٢- تحدد مدة هذا العقد بـ تبدأ من تاريخ وتنتهي بتاريخ / /

٣- يمكن تمديد مدة العقد لمدة مماثلة باتفاق الطرفين كتابة .

٤- يلتزم الطرف الثاني بالعمل لدى الطرف الأول في المهنة المشار إليها أعلاه على أن تكون فترة الاختبار وفقاً للقوانين النافذة ، وأن يستلم للعمل خلال ٣٠ يوماً منذ توقيعه على العقد وفي حالة تخلفه يعتبر العقد منسوخاً باستثناء حالات القوة القاهرة .

٥- يلتزم الطرف الأول بتوفير السكن اللائم للطرف الثاني أو دفع بدل سكن .

٦- يتعهد الطرف الثاني بعدم تخلفه في الشؤون السياسية ومراعاته للتقاليد والعادات المحلية .

٧- يلتزم الطرف الأول بملح الطرف الثاني إجازة سنوية والإجازات الصحية حسب قانون العمل إضافة للإجازة في الأعياد الدينية والوطنية في المملكة الأردنية الهاشمية . كما يتحمل الطرف الأول نفقات سفر العامل ذهاباً وإياباً إلى بلده في فترة الإجازة السنوية .

٨- عند انتهاء عقد العامل تصفى حقوق العامل المنصوص عنها في العقد حسب قانون العمل في البلد الذي يعمل به بما فيها مكافأة نهاية الخدمة .

٩- يتحمل الطرف الأول جميع نفقات سفر الطرف الثاني من جهة استقدامه إلى بلد العمل وعند انتهاء التعاقد إلى بلد الموطن للأسباب التي لا دخل للعامل فيها .

١٠- يتعهد الطرف الأول بتسجيل الطرف الثاني بالضمان الاجتماعي وفق القوانين النافذة في كلا البلدين .

١١- تعتبر المحاكم واللجان المختصة في كلا البلدين هي المختصة في حل أي خلاف يعلق بالعقد .

١٢- تحرر هذا العقد على أربع نسخ موقعة ومصدقة من قبل الجهة المختصة بوزارتي العمل في كلا البلدين .

طرف ثاني

طرف أول

مكتبة من الأصل

بروتوكول تعاون في مجال الحبوب بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

في إطار تطوير العلاقات التجارية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وحكومة الجمهورية العربية السورية ممثلة بالمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ورغبة من الحكومتين في تطوير العلاقات التجارية لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين فقد تم الاتفاق بين وزارة الصناعة والتجارة الأردنية والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب السورية (والشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين) على إبرام هذا البروتوكول وفقاً لما يلي :

المادة الأولى : الكميات

- تسلم وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب السورية في بداية شهر ايلول من كل سنة برنامجاً تقديرياً لحاجياتها من القمح الطري الخبزي السوري، والذي يقدر بحدود ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف طن سنوياً
- ب- تتولى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في الجمهورية العربية السورية دراسة الطلب وموافاة وزارة الصناعة والتجارة الأردنية بالإجابة في ظرف شهر من تلقاها الحاجيات موضوع البرنامج التقديري المذكور بالفقرة أعلاه وفق توفر الفائض التصديري لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب .
- ج - يمكن زيادة كميات القمح المشتراة من قبل وزارة الصناعة والتجارة الأردنية عن البرنامج الموضوع أعلاه باتفاق الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية : الأسعار

يتم بيع وتصدير الكميات المطلوبة في المادة الأولى أعلاه وفق القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية وبأسعار تفضيلية (بأربع دولارات أمريكية للطن الواحد) استناداً للأسعار المرجعية عالمياً للأقماع المماثلة في المواصفات في يوم انعقاد الوفدين الممثلين للطرفين وتوقيع محضر الاتفاق على البيع والشراء .

المادة الثالثة : المنشأ والشحن

إن الأقماع المذكورة في المادة الأولى من هذا البروتوكول هي الأقماع الطرية الخبزية السورية ويتم شحن الكميات المتعاقد عليها برأ وفقاً لاتفاق الطرفين المتعاقدين .

المادة الرابعة : شروط عامة

إن الكميات والأسعار المتفق عليها في محضر الاجتماع والمواصفات للأقماع المشتراة وكافة الشروط التجارية وشروط التسليم يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين عند إبرام العقود الخاصة بذلك .

المادة الخامسة : شروط خاصة

بعد الطرفين المتعاقدان اجتماعاً مرة على الأقل في السنة لبحث تعزيز التبادل التجاري في مجال الحبوب بينهما وبما يتناسب مع المستجدات الاقتصادية لدى الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة : تبادل الخبرات

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل الخبرات في مجال المواصفات والأساليب العلمية المتبعة فيما يخص أساليب وأشكال تخزين الحبوب المتبعة لدى الطرفين المتعاقدين بما في ذلك دراسة المستجدات التي تطرأ على تجارة الحبوب في الأسواق العالمية .

المادة السابعة : تسوية المنازعات

- يتم تسوية النزاعات التي قد تطرأ بين الطرفين المتعاقدين لدى تطبيق مواد هذا البروتوكول أو في حالة التباين في تفسير مواد من خلال التشاور الودي للتوصل إلى حلول مرضية للطرفين المتعاقدين
- ب - إذا لم يتمكن الطرفان المتعاقدان من التوصل إلى حل مرض خلال فترة (٤٥) يوماً من تاريخ الإبلاغ بطلب التشاور، يحال الأمر إلى اللجنة الاقتصادية التجارية المشتركة المشكلة بموجب المادة السادسة عشرة من اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية الموقعة في ٢٠٠١/١٠/٨ .
- ج - تقوم اللجنة الاقتصادية التجارية المشتركة المشار إليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بدراسة موضوع النزاع وتتخذ القرارات اللازمة بشأنه ويكون ملزماً للطرفين المتعاقدين بقبوله

مكتبة
الأصل

المادة الثامنة : النفاذ والصلاحية

أ- يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ من تاريخ آخر إشعار بإتمام الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق عليه وفقاً للتشريع المعمول بها في البلدين.

ب- يفي هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة (سنتين) اعتباراً من تاريخ دخوله حيز النفاذ ويمكن تمديده لمدة سنتين إضافيتين وبموافقة الطرفين المتعاقدين ، على أن يتم الإشعار كتابياً من قبل الطرفين المتعاقدين قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الإنهاء .

حرر ووقع هذا البروتوكول في مدينة عمان بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٤٢٨ هـ الموافق ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٧ م باللغة العربية من نسختين أصليتين لكل منهما ذات الحجية القانونية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
المهندس عامر الحديدي
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة الجمهورية العربية السورية
الدكتور عامر حسني لطفي
وزير الاقتصاد والتجارة

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠١ (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة) والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥١٥) تاريخ ٢٠٠١/١١/١ الى مجلس الامة فنال منه قبولا واصبح بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المنشار اليه قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء
المهندس نادر الذهبي

محكمة من الأصل

تعليمات صرف علاوة التجبير للمعلمين المجبرين

رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨

صادرة بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم (٨٢٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦

المادة الأولى: تسمى هذه التعليمات (تعليمات صرف علاوة التجبير للمعلمين لسنة ٢٠٠٨) ويعمل بها من تاريخ ٢٠٠٨/٤/١.

المادة الثانية: يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة التربية والتعليم
 الوزير : وزير التربية والتعليم
 المديرية : مديرية التربية والتعليم في المحافظة أو اللواء أو المنطقة
 المعلم المجبر : المعلم المعترف بقانون التربية والتعليم المعمول به والمعين خارج مكان إقامته المثبت على هوية الأحوال المدنية في لواء آخر عند التعيين .

المادة الثالثة: تصرف علاوة تجبير للمعلم على النحو التالي :-

- أ- خمسون ديناراً شهرياً للمعلم المجبر من لواء آخر ضمن المحافظة نفسها.
- ب- مائة ديناراً شهرياً للمعلم المجبر من محافظة أخرى ضمن الإقليم نفسه.
- ج- مائة وخمسون ديناراً شهرياً للمعلم المجبر من خارج الإقليم .

المادة الرابعة: تصرف هذه العلاوة وفقاً لما يلي:

- أ. تشمل هذه العلاوة المعلمين المجبرين الذين عينوا خارج مكان إقامتهم من بداية العام الدراسي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧
- ب. تمنح هذه العلاوة لكل معلم مجبر لمدة ثلاث سنوات فقط ويتم نقلها بعد ذلك .
- ج. يتم وقف صرف العلاوة في حال نقل المعلم بناءً على طلبه من الموقع الذي عين فيه أو إعارته أو إجازته دون راتب وعلاوات أو انتدابه أو تكليفه بالعمل لأي جهة .
- د. لا يجوز الجمع بين هذه العلاوة وبين علاوة المناطق الثانية المعمول بها حالياً .
- هـ. لا تصرف هذه العلاوة لمن يقوم بتغيير مكان الإقامة المثبت على هوية الأحوال المدنية بعد تعيينه .

المادة الخامسة:

- أ- تتولى لجنة العلاوات المشكلة بموجب المادة (٢٦/ب) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته بالتنسيق للوزير بصرف هذه العلاوة .
- ب- يتولى مدير إدارة الموارد البشرية في الوزارة إصدار القرار بوقف صرف العلاوة حسب ما ورد في المادة (٤) من هذه التعليمات .

وزير التربية والتعليم

د . تيسير النعمي

تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨

تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
 الصادرة استناداً للنص المادة (٢٩) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته

المادة الأولى :

تسمى هذه التعليمات (تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية :

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها
 أنفاً ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة التربية والتعليم

الوزير : وزير التربية والتعليم

الأمين العام : الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية

المجلس : مجلس الامتحان العام المشكلة بموجب تعليمات

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اللجنة : لجنة الامتحان العام المشكلة بموجب تعليمات

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اللجنة المحلية : لجنة الامتحانات في مديرية التربية والتعليم

المشكلة بموجب تعليمات امتحان شهادة الدراسة

الثانوية العامة

المديرية : مديرية التربية والتعليم

الدورة : الامتحان العام / دورة صيفية أو دورة شتوية

المادة الثالثة :

تدفع أجور فئات العاملين في الامتحان لكل دورة صيفية ولكل دورة شتوية على النحو
 المبين في الجداول من جدول رقم (١) إلى جدول رقم (٥) .

مكتبة من الأصل

المادة الرابعة :

تؤمن تنقلات رؤساء القاعات ومساعد رؤساء القاعات من مركز المديرية الى قاعات الامتحان وبالعكس بواسطة السيارات الحكومية الخاصة بالمديرية وفي حال عدم كفايتها يكلف عدد من رؤساء القاعات أو مساعديهم باستخدام سياراتهم الخاصة المرخصة برخصة سارية المفعول بما يكفل تخصيص سيارة واحدة للقاعات التي تقع مراكزها في مدرسة واحدة أو قريبة منها ، وألا يقل عدد مستخدمي السيارة الواحدة عن اثنين ويدفع للمكلف عن كل يوم من أيام الامتحان بدل استخدام سيارته على النحو التالي :

- ١- إذا كان مركز القاعة يبعد عن مركز المديرية (٢٥) كم فما دون (٥) خمسة دقائق .
- ٢- إذا كان مركز القاعة يبعد بما لا يقل عن (٢٦) كم ولا يزيد عن (٤٠) كم (٧) ساعة دقائق .
- ٣- إذا كان مركز القاعة يبعد بما لا يقل عن (٤١) كم ولا يزيد عن (٦٠) كم (٩) ساعة دقائق .
- ٤- إذا كان مركز القاعة يبعد عن مركز المديرية (٦١) كم فما فوق (١١) احدى عشر ديناراً .

المادة الخامسة :

- أ- يدفع لكل من السائق والموظف والأذن الذين يكلفون بنقل طرود الإجابة من مديريات التربية إلى الوزارة وكذلك السائق الذي ينقل دفاتر الإجابة من مركز الوزارة إلى مركز التصحيح أو من مركز التصحيح إلى مركز الوزارة حسب الأجر المبينة في الجدول رقم (٥) الملحق بهذه التعليمات لكل دورة امتحان .
- ب- يدفع لكل من سائق مدير التربية والتعليم والسائق والأذن الذين يكلفون بنقل طرود الأسئلة من الوزارة إلى مديريات التربية والتعليم حسب الأجر المبينة في الجدول رقم (٥) الملحق بهذه التعليمات لكل دورة امتحان .

المادة السادسة :

- أ- يجوز فتح مراكز تصحيح في المحافظات بقرار من اللجنة ويتسبب من مدير إدارة الامتحانات والاختبارات .
- ب- يجوز لمشرفي أو معلمي أي مبحث الاشتراك في التصحيح في أي مركز بعد موافقة مدير إدارة الامتحانات والاختبارات وفي أكثر من لجنة تصحيح .

المادة السابعة :

يتكون امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة من مجموعة من المهمات المختلفة والمنفصلة كوضع الأسئلة والمراقبة والتصحيح وعمليات استخراج النتائج ، ولطبيعة العمل فيه وخصوصيته يجوز تكليف الشخص الواحد في أكثر من مهمة فيه .

المادة الثامنة :

يجوز لمدير إدارة الامتحانات والاختبارات تكليف أي من الكتبة الإضافيين أو الموظفين أو المبرمجين أو منخلي البيانات أو السائقين أو المستخدمين أو الإداريين للعمل في الامتحان العام واستخراج نتائجه بما يكفل أمن وسلامة الامتحان العام وفق الأجر المحددة بهذه التعليمات أثناء الدوام الرسمي وخارج أوقلت الدوام الرسمي وأيام العطل .

مكتبة من الأصل

المادة التاسعة :

يقوم مدير التربية والتعليم بتكليف رؤساء القاعات والمساعدين والمراقبين والإداريين والسائقين والمستخدمين للعمل في الامتحان العام في مديريته حسب الأسس المعتمدة من الوزارة بما يكفل أمن وسلامة الامتحان العام ووفق الأجور المحددة في هذه التعليمات أثناء الدوام الرسمي وخارج أوقات الدوام الرسمي وأيام العطل

المادة العاشرة :

عند حساب أجور العاملين في دورتي الامتحان العام يؤخذ بالاعتبار ما يلي :
أ- تبدأ الدورة الشتوية من بداية شهر أيلول وحتى نهاية شهر شباط من كل عام .
ب- تبدأ الدورة الصيفية من بداية شهر آذار وحتى نهاية شهر آب من كل عام .

المادة الحادية عشرة :

للوزير حرمان أي شخص كلياً أو جزئياً من الأجور التي يستحقها بموجب هذه التعليمات إذا أخل بواجبه أو خالف أية تعليمات تتعلق بالعمل في الامتحان العام بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية التي تتخذ وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية .

وزير التربية والتعليم

الدكتور تيسير النعيمي

جدول رقم (١)
أجور العاملين في الامتحان العام / لكل دورة امتحان
أولاً : جهات الوزارة

رقم	الوظيفة	السن	المبلغ
١	رئيس وأعضاء مجلس الامتحان (كل منهم عن كل جلسة)	٩٠٠	٠٠٠
٢	رئيس لجنة الامتحان العام بما فيه عضويته في مجلس الامتحان العام	٧٥٠	٠٠٠
٣	كل عضو من أعضاء لجنة الامتحان العام بما فيه عضويته في مجلس الامتحان العام	٩٠٠	٠٠٠
٤	مدير إدارة الامتحانات والاختبارات عن جميع الأصناف التي يكلف بها بما فيه عضويته في لجنة الامتحان العام ومجلس الامتحان العام	١٧٥٠	٠٠٠
٥	مدير الامتحانات عن جميع الأصناف التي يكلف بها بما فيه عضويته في لجنة الامتحان العام ومجلس الامتحان العام	١١٥٠	٠٠٠
٦	مدير الاختبارات (عن جميع الأصناف التي يكلف بها)	٩٠٠	٠٠٠
٧	رئيس قسم الامتحانات العامة عن جميع الأصناف التي يكلف بها بما فيه عضويته في لجنة الامتحان العام	١١٥٠	٠٠٠
٨	رئيس قسم تصحيح الشهادات	٣٠٠	٠٠٠
٩	رئيس قسم معقولة الشهادات	١٨٠	٠٠٠
١٠	رئيس ديوان إدارة الامتحانات والاختبارات	٣٠٠	٠٠٠
١١	كل رئيس قسم في مديرية الاختبارات	٥٠٠	٠٠٠
١٢	رئيس قسم للتفويض المدرسية	١٥٠	٠٠٠
١٣	كل كاتب في قسم للتفويض المدرسية	١٠٠	٠٠٠
١٤	كل كاتب (عضو) أو مبرمج في قسم الامتحانات العامة (عن جميع الأصناف التي يكلف بها)	١٥٠٠	٠٠٠
١٥	كل كاتب في قسم تصحيح الشهادات	١٨٠	٠٠٠
١٦	كل كاتب في قسم معقولة الشهادات	١٠٠	٠٠٠
١٧	كل كاتب أو طابع في ديوان إدارة الامتحانات والاختبارات	١٧٠	٠٠٠
١٨	كل مشرف ترويجي في مديرية الاختبارات	٣٥٠	٠٠٠
١٩	كل مبرمج أو كاتب في مديرية الاختبارات	٣٥٠	٠٠٠
٢٠	كل محاسب في إدارة الامتحانات والاختبارات	١١٠	٠٠٠
٢١	أفراد الامتحانات من إدارة تكتلوا جيا التعليم والمعلومات والمكاتب والعمل رسمياً من مدير إدارة الامتحانات والاختبارات بأصناف القومية العامة بحيث لا يزيد عددهم عن أربعة موظفين - كل منهم	٢٥٠	٠٠٠
٢٢	ممثل فيدينت في مركز التصحيح المكلف من قبل مدير إدارة الامتحانات والاختبارات عن كل مركز إجابة	١٨٠	٠٠٠
٢٣	ممثل فيدينت في مركز الوزارة المكلف من قبل مدير إدارة الامتحانات والاختبارات عن كل مسئلة علميات جميع	٢٥٠	٠٠٠
٢٤	الكتب الإنشائي أو الموظف الذي يقوم بالإعداد للامتحان واستخراج النتائج عن كل ساعة عمل من غير موظفي قسم الامتحانات العامة	١٨٠	٠٠٠
٢٥	مسئول المخابر لهما أو أولاً مع الامتحانات العامة في الوزارة بتكليف رسمي من مدير إدارة الامتحانات والاختبارات عن كل يوم وليلة	٧٠٠	٠٠٠
٢٦	موظفو إدارة الشؤون المدنية	٧٠٠	٠٠٠
٢٧	موظفو إدارة الشؤون القانونية	٤٠٠	٠٠٠
٢٨	مدير الديوان العام في مركز الوزارة	٩٠٠	٠٠٠

محكمة من الأصل

الجريدة الرسمية

٢٩	رئيساء الأقسام وموظفو الديوان العام في مركز الوزارة	٢٠٠
٣٠	الموظف الذي يكلفه مدير إدارة الامتحانات والاختبارات في إدارة الامتحانات والاختبارات عن كل ساعة عمل على أن لا يزيد عدهم عن شعبة لشخص	٥٠٠
٣١	معلم الإجازة الذي يكلفه مدير الداخلية / مدير التربية والتعليم والإشراف على الامتحانات في قاعة لرويشد أو أي قاعة مخصصة عن كل ساعة عمل	٢٠٠
٣٢	موظف إدارة القوائم والتزويد	٧٠٠
٣٣	المعلمون في قسم إدارة الامتحانات والاختبارات لكل منهم	١٥٠
٣٤	لكل من مكلف من مدير إدارة الامتحانات ويقوم بخدمات المعلمين في البيع أو تخزين الأسئلة أو استخراج للنتائج أو التحصيل والتتبع من الساعة الثالثة مساءً إلى الساعة العاشرة مساءً	٧
٣٥	لكل من في الإدارة مكلف من مدير إدارة الامتحانات والاختبارات بأعمال حراسة على مبنى إدارة الامتحانات والاختبارات من الساعة العاشرة مساءً إلى الساعة السابعة صباحاً	٧
٣٦	رئيس قسم القوائم والتزويد المالية في إدارة الامتحانات والاختبارات	٢٠٠
٣٧	لكل من مكلف من مدير إدارة الامتحانات ويقوم بخدمات المعلمين في البيع أو تخزين الأسئلة أو استخراج للنتائج أو التحصيل والتتبع من الساعة الثالثة مساءً إلى الساعة العاشرة مساءً	٢٠٠
٣٨	وحدة مراقبة شفوية (مدرسي ووزارة تعليمية)	٢٠٠
٣٩	رئيس قسم الامتحانات في إدارة الامتحانات والاختبارات	٢٠٠
٤٠	لكل موظف في قسم الامتحانات	٢٠٠
٤١	سكران مكتب مدير إدارة الامتحانات والاختبارات	٢٠٠
٤٢	مساعدو السكران في مديرية الامتحانات لكل واحد منهم	٢٠٠
٤٣	سكران الأركان أو من يكلفه والذي يمثل الوزارة في الإشراف على عقد امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في أي مدرسة تدرس المناهج الأردنية خارج البلاد	٢٠٠
٤٤	المستشار القانوني أو المتعلق القانوني الذي يكلفه على عقد امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في أي مدرسة تدرس المناهج الأردنية خارج البلاد	٢٠٠
٤٥	موظف مراقبة شفوية	٢٠٠
٤٦	موظف إدارة رقابة وتفتيش وإيجاد الجودة التي أهم علاقة بالامتحانات	٢٠٠
٤٧	موظف المسؤولية في الوزارة الذين يكلفهم مدير إدارة الامتحانات عن كل يوم عمل	٢٠٠
٤٨	موظف مكتب مدير التربية والتعليم لكل واحد منهم	٢٠٠
٤٩	موظف مكتب الأمين العام للشؤون التعليمية والقيادية لكل واحد منهم	٢٠٠

جدول رقم (٢)

أجور العاملين في الامتحان العام / لكل دورة امتحان

ثانياً : موظفو مديريات التربية والتعليم

الترتيب	الوظيفة	المبلغ
الدينار	الدينار	الدينار
١	مدير التربية والتعليم (٢٣٥) دينار + ٥٠ ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاته عن ٧٥٠ دينار	٢٣٥
٢	مدير الشؤون التعليمية والقيادية الذي يربط به قسم الامتحانات في المديرية (٢٧٥) دينار + ١٠ ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاته عن ٧٠٠ دينار	٢٧٥
٣	مدير الشؤون الإدارية والمالية (١٦٥) دينار + ١٠ ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاته عن ٢٠٠ دينار	١٦٥
٤	رئيس قسم الامتحانات (٢٧٥) دينار + ١٠ ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاته عن ٧٠٠ دينار	٢٧٥
٥	نائب كاتب أو مبرمج قسم الامتحانات (١٧٥) دينار + ١٠ ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاته عن (٢٠٠) دينار ولا يزيد عن (٥٠٠) دينار	١٧٥
٦	رئيس قسم الرقابة والتفتيش أو موظف الرقابة والتفتيش في مديرية التربية والتعليم والذي يعمل مع المجموعة المكونة بمساعدين ومعلمين	١٢٠
٧	لكل موظف من موظفي قسم الرقابة والتفتيش وإيجاد الجودة في مديريات التربية والتعليم	٥٠
٨	رئيس قسم الشؤون التعليمية وموظفو القسم (٥٠) ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاتهم جميعاً عن (١٠٠) دينار ولا يزيد عن (٢٥٠) دينار	٥٠

الجريدة الرسمية

١	رئيس قسم للتفتيش المالي وموظفو القسم (٥٠) ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاتهم جميعاً عن (٥٠) دينار ولا يزيد عن (١٥٠) دينار	٥٠
٢	رئيس قسم الشؤون وموظفو القسم (٥٠) ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاتهم جميعاً عن (٢٠٠) دينار ولا يزيد عن (١٠٠) دينار (ويستثنى منهم موظفو القسم)	٥٠
٣	رئيس قسم للقوائم وموظفو القسم (٥٠) ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاتهم جميعاً عن (١٥٠) دينار ولا يزيد عن (٢٠٠) دينار	٥٠
٤	موظفو القسم (٣٠) ل.س عن كل مشترك على أن لا يزيد مستحقاتهم جميعاً عن ٧٥ دينار والإجازة عن ١٢٠ دينار	٣٠
٥	مدير المدرسة الثانوية الحكومية أو التابعة للوزراء المسلحة التي يتقدم عليها للتقوية العامة (١٠٠) ل.س عن كل مشترك في مدرسته على أن لا يزيد مستحقاته عن ٣٠ دينار ولا يزيد عن ٧٥ دينار	١٠٠
٦	سكران المدرسة الثانوية الحكومية أو التابعة للوزراء المسلحة التي يتقدم عليها للتقوية العامة (١٠٠) ل.س عن كل مشترك في مدرسته على أن لا يزيد مستحقاته عن ٣٠ دينار والإجازة عن ٦٥ دينار	١٠٠
٧	المعلم في المدرسة المهنية	١٥٠
٨	لكل مكلف من مدير التربية والتعليم في قاعة الامتحان عن كل يوم عمل بغض النظر عن عدد الحصص	١٥٠
٩	لكل من مكلف من مدير التربية والتعليم في مراكز التصحيح في مديرية التربية والتعليم عن كل يوم عمل	١٥٠
١٠	لكل حارس مكلف من مدير التربية والتعليم لحراسة مراكز التصحيح عن كل ليلة	١٥٠
١١	لكل حارس مكلف من مدير التربية والتعليم لحراسة غرف تخزين الأسئلة في المديرية على أن لا يزيد عدهم عن ٢ لكل قاعة نظرية أو عملية	١٥٠
١٢	لكل سائق يكلفه مدير التربية والتعليم لنقل رؤساء القاعات ذهاباً وإياباً عن كل يوم عمل مع الامتحانات أو أثناء التجهيز للامتحانات (١٢٠) دينار	١٢٠
١٣	أو بعد الدوام الرسمي وإيام العمل	١٢٠
١٤	لكل مكلف من قبل مدير التربية والتعليم بوضع أسئلة امتحان للتدريب العملي (بجولة للطلاب والمعلمين) للوزارة التعليمية عن كل فرع أو تخصص (بحسب لا يزيد عدهم عن اثنين) خمسة عشر ديناراً لكل منهما عن كل ساعة عمل على أن لا يزيد	١٢٠
١٥	المساعدات المصوبة للوزارة التعليمية عن مساعدين لكل مستوى	١٢٠
١٦	كل معلم مكلف من مدير التربية والتعليم للتعليم بأعمال المراقبة والتصحيح وتكوين مهارات صفية مجمعة عن كل ساعة العمل في مكتبها	١٢٠
١٧	مدير المدرسة المهنية أو المساعد الذي يكلفه مدير التربية والتعليم لرئاسة قاعة امتحان للتدريب العملي عن كل ساعة العمل في مكتبها (٢٧) ديناراً + (١٠٠) ل.س عن كل مشترك في امتحان التدريب العملي	٢٧
١٨	رئيس قسم التعليم العملي في المديرية (٣٠) ديناراً عن كل ساعة العمل في مكتبها	٣٠

جدول رقم (٣)

أجور العاملين في الامتحان العام / لكل دورة امتحان

ثالثاً : المشاركون في أعداد الأسئلة

الترتيب	الوظيفة	المبلغ
الدينار	الدينار	الدينار
١	كل مشارك في إعداد أسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة عن كل ساعة امتحان	٥٠
٢	وعن كل مشترك في التمهيد	٥٠
٣	لأداء عدد أيام نسخ الأسئلة أو تضمين الأسئلة عن يوم واحد وعلى كل منهم عشرين ديناراً عن كل يوم عمل إضافي	٢٠
٤	كل مشارك في إعداد الأسئلة ويكلف بالمشاور إلى غرفة تصاريح في الوزارة عن كل جلسة امتحان	١٠

مكتبة من الأصل

جدول رقم (٤)

أجور العاملين في الامتحان العام / لكل دورة امتحان
رابعاً : المراقبون والمصححون

الرقم	الوظيفة	المبلغ	
		لش	دينار
١	رئيس قاعة الامتحان عن كل ساعة مراقبة	٥٠٠	١
٢	مساعد رئيس قاعة الامتحان عن كل ساعة مراقبة	٥٠٠	٥
٣	المراقب عن كل ساعة مراقبة	٥٠٠	٥
٤	رئيس لجنة التصحيح ١٦٥ دينار + ١٠ لسانات عن كل دفتر اجلة على ان لا يقل مستحقه عن ٢٢٠ دينار ولا يزيد عن ٤٢٠ دينار	٥٠٠	٥٠٠
٥	مصحح أوراق مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة - عن كل ساعة/ دفتر امتحان	٩٠٠	

جدول رقم (٥)

أجور العاملين في الامتحان العام / لكل دورة امتحان
جدول

الرقم	الوظيفة	المبلغ	
		لش	دينار
١	صان / ١ - صان / ٢ - صان / ٣ - صان / ٤ - التعليم الخاص - البلدية الوسطى	٥٠٠	١
٢	مفاديا - جرش - الزرقاء الاولى - الزرقاء الثانية - السلط - الرصيفة - صحت القابض - دهبان	٥٠٠	١
٣	اردن الاولى - اردن الثانية - اردن الثالثة - عجلون - المفرق - دير علا - الشولن الجنوبية - الرمثا - البلدية الشمالية	٥٠٠	٥
٤	الضراوية - البلدية الشمالية الغربية	٥٠٠	١
٥	الكورة - بني كلاله - الاغوار الشمالية	٥٠٠	١
٦	الكرك - المزار الجنوبي - القصر	٥٠٠	١
٧	الطفيلة - الاغوار الجنوبية	٥٠٠	١
٨	معان - الشوبك - البتراء - البلدية الجنوبية	٥٠٠	١٠
٩	الطفيلة	٥٠٠	١٣

تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة للعام 2007

صادرة بموجب أحكام المادة (4) من نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين رقم (36) لسنة 1997 وتعديلاته

المادة (1): تسمى هذه التعليمات (تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة) ويعمل بها بعد شهر واحد من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (2): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة: وزارة العمل
الوزير: وزير العمل أو من يفوضه
العمال: العامل غير الأردني
المناطق الصناعية المؤهلة: أي نشاط اقتصادي قائم ضمن أي منطقة صناعية مؤهلة ومنتجه مؤهل وتطبق عليه أحكام قانون تشجيع الاستثمار.

المادة (3): على كل صاحب عمل يرغب باستخدام أو استقدام عامل غير أردني أن:

- ١- يقدم طلباً خطياً إلى مفوض الوزارة في النافذة الاستثمارية لدى مؤسسة تشجيع الاستثمار يتضمن ما يلي:
(1) اسم المؤسسة واسم صاحبها أو مديرها المسؤول، وعنوانها، وطبيعة عملها، وفروعها إن وجدت.
(2) اسم العامل حسبما ورد في جواز سفره وتاريخ ميلاده وجنسيته والمهنة التي سيعمل فيها.
(3) شهادة مصدقة من وزارة العمل في بلد العامل تبين أن العامل سيتم استقدامه عن طريق وكالة تشغيل مرخصة في بلده وبأنه لم يدفع أية مبالغ لقاء استقدامه غير المبالغ والرسوم المقررة وفق قوانين بلده.
(4) صورة مصدقة عن إعلان صادر عن الشركة المستقدمة في إحدى الصحف الصادرة في بلد العامل يوضح شروط وظروف العمل والراتب، ساعات العمل، نوع العمل، أية امتيازات أخرى من سكن أو طعام أو تأمين صحي وتؤكد في نفس الإعلان بأنه غير مطلوب من العامل دفع أية مبالغ غير الرسوم المقررة في قوانين بلده.

مكتبة من الأصل

(5) تقديم شهادة من وزارة الصناعة والتجارة تفيد بأن منتج المؤسسة مؤهل (QPR).

ب- يرفق بالطلب الوثائق التالية:

- (1) شهادة تسجيل المؤسسة
- (2) رخصة مهن للمؤسسة سارية المفعول
- (3) شهادة بأسماء المفوضين بالتوقيع صادرة من وزارة الصناعة والتجارة.
- (4) عقد الإيجار مصادق عليه حسب الأصول أو إثبات ملكية للمؤسسة.

ج- في حال طلب تجديد تصاريح العمل أو طلب الاستقدام للمرة الثانية يقدم صاحب المؤسسة الوثائق الواردة في البند (ب) من هذه المادة بالإضافة إلى تقرير من مديرية التشغيل في الوزارة يبين ما قامت به تلك المؤسسة من إجراءات عملية لإحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة بشكل تدريجي.

المادة (4):

يقوم مفوض الوزارة لدى النافذة الاستثمارية بالنظر في الطلب وذلك خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً من تاريخ ورود الطلب إليه واتخاذ القرار اللازم بشأنه.

المادة (5):

يتم الموافقة على منح تصاريح العمل وفق الأسس التالية:

- أ- تقرير الكشف الصادر عن كل من مؤسسة تشجيع الاستثمار ومديرية شؤون العمال والتفتيش في الوزارة حول واقع الحال في المؤسسة.
- ب- التقرير الصادر من مديرية التشغيل والتدريب في الوزارة حول ما قامت به المؤسسة من إجراءات عملية لإحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة بشكل تدريجي.
- ج- الطاقة الإنتاجية للمؤسسة حسب عدد الماكينات التي تملكها وخطوط وحجم الإنتاج.

المادة (6):

أ- يتم دفع رسوم تصاريح العمل مسبقاً بعد الحصول على الموافقة بالاستقدام من الوزارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

ب- تبقى موافقة الوزارة سارية المفعول لمدة أربعة أشهر ابتداء من تاريخ الموافقة.

ج- يتم احتساب سريان تصريح العمل من تاريخ دخول العامل إلى الأردن.

د- يجوز لصاحب العمل في حال عدم دخول العمال الموافق على استقدامهم إلى البلاد التقدم بطلب، أو أكثر، لاستبدالهم وضمن المهلة المحددة في الفقرة (ب) من هذه المادة وفق الأصول شريطة إلغاء تأشيراتهم وإثبات عدم دخولهم البلاد، على أن لا يتكرر الطلب لأكثر من مرة واحدة لنفس العمال المراد استبدالهم.

المادة (7):

على صاحب العمل أو مندوب المؤسسة وبعد الحصول على الموافقة اللازمة مراجعة مديرية العمل المعنية ولغايات تدقيق الطلب واستكمال إجراءات الحصول على تصريح العمل:

أ- تقديم الوثائق التالية:

- 1- صورة عن رخصة مهن المؤسسة سارية المفعول.
- 2- صورة عن عقد العمل من نسختين.
- 3- صورتان شخصيتان للعامل
- 4- صورة عن جواز سفر العامل ساري المفعول لمدة لا تقل عن سنة
- 5- فحص طبي من أي من المراكز الصحية المعتمدة من وزارة الصحة.
- 6- موافقة وزارة الداخلية على منح العامل إذن إقامة سنوي بالنسبة للعمال الذين تتطلب إقامتهم في المملكة ذلك.
- 7- أي وثائق تطلبها الوزارة أو نماذج يطلب تعبئتها حسب مقتضى الحال.
- 8- شهادة صادرة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تبين اشتراك جميع العاملين لدى صاحب العمل بالضمان الاجتماعي.

ب- تستوفي الوزارة لغايات تدقيق الطلب البدلات التالية:

- (1) نموذج الطلب وخدمات النظر فيه وتدقيقه / 10 دنائير
- (2) بطاقة اعتماد مندوب المؤسسة وتجديدها سنوياً / 10 دنائير على ألا يعتمد المندوب لأكثر من مؤسسة.

ج- تصدر الوزارة بطاقة اعتماد مندوب المؤسسة بناء على طلب يقدمه صاحب العمل مرفق به شهادة عدم محكومية للمندوب.

عكس من الأصل

المادة (8):

يصدر تصريح عمل للعامل غير الأردني بعد الحصول على موافقة الوزير أو من يفوضه وفق نموذج خاص يتضمن ما يلي:

- أ- اسم العامل حسبما ورد في جواز سفره وجنسيته والمهنة المصرح له بالعمل بها.
- ب- اسم صاحب العمل والمؤسسة التي يعمل لديها العامل.
- ج- تاريخ بدء سريان تصريح العمل وتاريخ انتهائه.
- د- رقم وصول المقبوضات وتاريخها.
- هـ- خاتم وتوقيع مدير مديرية العمل المعنية.

المادة (9):

- أ- لا يسمح بانتقال العامل المستخدم للعمل في المناطق الصناعية المؤهلة إلى أي قطاع إنتاجي آخر.
- ب- يتحمل صاحب العمل مسؤولية إعادة العمال الذين تم استقدامهم إلى بلادهم الأصلية عند انتهاء أو إنهاء عقودهم بشكل قانوني لديه وإثبات مغادرتهم حسب الأصول.

المادة (10):

(1) يقدم صاحب العمل كفالة بنكية سنوية تجدد تلقائياً للتصرف بها بقرار من الوزير في حالة إخلال صاحب العمل بأي من الالتزامات المترتبة عليه بموجب القانون والأنظمة وهذه التعليمات، وذلك لضمان حقوق العاملين غير الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة، على أن تغطي هذه الكفالة أية حقوق مترتبة للعامل بموجب أحكام قانون العمل الأردني وعقد العمل الموقع بين الطرفين، بالإضافة إلى تذاكر السفر لعودة العمال إلى بلادهم وغرامات تجاوز الإقامة التي قد تترتب عليهم نتيجة عدم قيام صاحب العمل باستصدار أو تجديد أدونات الإقامة لهم في مواعيدها. وتكون قيمة الكفالة كما هي مبينة في الملحق رقم (1) من ملاحق القائمة الذهبية المرفقة بهذه التعليمات.

(2) يعفى صاحب العمل من الكفالة الواردة في البند (1) من هذه المادة شريطة أن تكون مؤسسته عاملة طيلة الأشهر الأربعة الماضية على الأقل، وحصولها على (80%)، أو أكثر، من مجموع النقاط للمستويات الواردة في معايير القائمة الذهبية المرفقة في هذه التعليمات، التي تنطبق على المؤسسة.

(3) تتولى لجنة يشكلها الوزير تطبيق معايير القائمة الذهبية المرفقة في هذه التعليمات ووضع العلامات المستحقة وتكون مهمتها:

(1) التأكد من قيام المؤسسة الراغبة بالاستفادة من برنامج القائمة الذهبية بكافة الإجراءات اللازمة لذلك.

(2) التأكد من مدى التزام المؤسسات الراغبة بالاستفادة من برنامج القائمة الذهبية بالمتطلبات والبنود الواردة في معايير القائمة الذهبية.

المادة (11):

لوزير وقف منح تصاريح العمل ولمدة التي يراها مناسبة لأي مؤسسة في الحالات التالية:

- أ- لغايات ضبط وتنظيم سوق العمل
- ب- عدم الالتزام بالإحلال التدريجي للعمالة الأردنية محل العمالة الوافدة.
- ج- مخالفة المؤسسة لأحكام قانون العمل والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

وزير العمل

باسم خليل السالم

مكتبة من الأصل

معايير القائمة الذهبية

ملاحظة: لن يتم النظر بطلب أي مؤسسة ترغب بالاستفادة من برنامج القائمة الذهبية قبل مرور سنة، على الأقل، من تاريخ تقديم الطلب إذا تبين للوزارة أن تلك المؤسسة تعتمد انتهاك أي من حقوق الإنسان مثل: (عمالة الأطفال، العمل القسري، الاعتداء البدني، التحرش الجنسي، وغيرها)، أو قبل مرور سنة أشهر، على الأقل، من تاريخ تقديم الطلب إذا تبين أن تلك المؤسسة قامت بتقديم معلومات غير صحيحة للاستفادة من هذا البرنامج.

(أ) معايير أساسية لجميع المؤسسات¹

البند ²	العلامات (الحد الأقصى 75 علامة)			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المستوى الرابع
(1) الحد الأدنى للأجور يتم احتسابه ودفعه بالشكل الصحيح	يتم احتسابه ودفعه بشكل صحيح (5)	لا يتم احتسابه أو دفعه بشكل صحيح (ترفض الطلب)	-	-
(2) تعريف العمال بطريقة احتساب أجورهم	نعم (5)	لا (0)	-	-
(3) دفع الأجور خلال سبعة أيام من تاريخ الاستحقاق	نعم (5)	لا (0)	-	-
(4) تسجيل جميع العمال في الضمان الاجتماعي ودفع مستحقات الاشتراك بالشكل الصحيح في موعدها	نعم (5)	لا (0)	-	-
(5) ساعات العمل الإضافي التي يعملها العمال يومياً بموافقتهم ³	بمعدل ساعتين يومياً ويوم جمعة (عطلة أسبوعية) واحدة شهرياً والعطل الرسمية (10)	ثلاث ساعات يومياً ويومي جمعة (عطلة أسبوعية) اثنين شهرياً والعطل الرسمية ⁴ (5)	أربع ساعات يومياً ويوم جمعة (عطلة أسبوعية) واحدة شهرياً والعطل الرسمية (2)	أكثر من أربع ساعات يومياً (ترفض الطلب)

¹ على المؤسسات أن تلتزم من الممارسين من الممارسين الذين جرى التعامل معهم خلال السنتين الماضيتين.

² يتم التأكيد من التزام المؤسسة بكل بند من هذه البنود أعلاه للشهور الأربعة الأخيرة من عمل المؤسسة.

³ لن يتم احتساب أية نقاط للمؤسسة في حالة عدم تقديم العمال لأجر ساعات العمل الإضافي بالشكل الصحيح. ويجب أن تتاح للعمال فرصة حقيقية للتعبير عن موافقتهم على العمل ساعات إضافية في كل مرة يُطلب فيها العمل الإضافي. كما أن أية أحكام قد ترد في عقود العمل، أولية وثائق أخرى، تتضمن موافقة العمال على العمل الإضافي لأسابيع أو أشهر لا يؤخذ بها.

⁴ بحسب الفئة الأولى يتم احتساب ساعات العمل الإضافي على أسس المعدل في فترة أسبوع واحد مع مجموع ساعات العمل الإضافي في الأسبوع. لا تزيد من 12 ساعة أسبوعياً وبمجموع لا يزيد عن 3 ساعات يومياً (إضافة إلى 8 ساعات عمل عادية يومياً على مدى 6 أيام وسبعتين).

ويستثنى المؤسسة من تطبيق تلك القواعد العامة دون أن تخسر نقاط، وذلك في الحالات التالية:

(6) احتساب صحيح لساعات العمل الإضافي ودفع أجورها في مواعيدها بشكل صحيح، طبقاً للقانون (125%) من أجر الساعة في الأيام العادية و 150% من أجر الساعة في أيام العطل الأسبوعية والرسمية والدينية.	نعم (10)	لا (0)	-
(7) الإجازة السنوية تُعطى للعمال حسب القانون ⁵	نعم (5)	لا (0)	-

(1) ظروف القاهرة.

(2) فترات ذروة الإنتاج. هذه، وعدم قيام صاحب العمل ببذل أية جهود لتطوير حلول هيكلية لمعالجة هذا وضع، لا يمكن عندئذ استثناء المؤسسة من الخضوع للقواعد العامة للمتعاقبة بساعات العمل الإضافي، مثال ذلك: الظروف التي يكون سببها أصحاب العمل أنفسهم مثل قبول طلبات تزيد عن قدرة المصنع / طاقة العمال، لهذه الحالات لا تشكل سبباً للاعتراف عن القواعد العامة المطبقة على ساعات العمل.

(1) ظروف القاهرة هي أية ظروف تؤدي إلى وقف أو الانقطاع الفعلي عن العمل والتي يستحيل التغلب بها، وهي ذات طبيعة غير متكررة. وتشمل تلك الظروف الحوادث الخطيرة، الحرائق، الفيضانات، العواصف الشديدة، الزلازل والأوبئة. كما تشمل تلك الظروف الأصول المعالجة على المواقع والمعدات فقط عندما يكون ذلك ضرورياً لتجنب تفكك خطرة مع أعمال المؤسسة الاعتيادية وليس للمصلحة الناتجة عن الإهمال، إضافة إلى ضغط العمل غير الطبيعي نتيجة ظروف خاصة (توقف غير عادي لوسائل النقل الاعتيادية وغيرها)، بحيث لا يتوقع من صاحب العمل اللجوء إلى تدابير أخرى.

إن الحد الأقصى للفترة للتوقف، وعدد مرات ساعات العمل الإضافي المطلوبة بسبب الظروف القاهرة تكون، من حيث المبدأ، الوقت وعدد المرات المطلوبة للعودة إلى الوضع الطبيعي بشكل معقول. يجب على صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل صالة ساعات عمل إضافية نتيجة ظروف القاهرة أن يقوم بإعلام مكتب العمل في منطقته خطياً، مع إرسال نسخة إلى مدير مديرية التفويض المركزية خلال 48 ساعة من بدء ذلك العمل موضحاً للفترة الزمنية وعدد ساعات العمل الإضافي التقديرية وعدد العمال التقديرية المطلوب للعمل الإضافي.

(2) وفيما يتعلق بفترات ذروة الإنتاج، يجب الالتزام بالقواعد التالية:

(أ) يُسمح للمؤسسات أن تعمل مدة 12 أسبوع في السنة بمعدل 4 ساعات عمل إضافية يومياً (مجموع 72 ساعة أسبوعياً) بعد أقصى 6 أسابيع متوالية في كل مرة، بحيث يتوجب أن لا تقل للفترة الزمنية الفاصلة بين كل فترة والفترة التي تليها عن أسبوعين.

وهذا يجب على أصحاب العمل الراغبين بالعمل ساعات عمل إضافية تقديم خطة عمل توضح السبب والفترة الزمنية وعدد ساعات العمل الإضافي التقديرية وعدد العمال المطلوب لإنتاج العمل في ساعات عمل إضافية وذلك قبل أسبوعين على الأقل من بدء العمل إلى مكتب العمل في منطقته خطياً مع نسخة من الخطة إلى مديرية التفويض.

(ب) يُسمح للمؤسسات أن تعمل لفترة 8 ساعات عمل إضافية في اليوم من أجل الإبقاء على مواعيد شحن البضائع بما لا يزيد عن أربعة أيام في السنة، على أن لا تقل للفترة الزمنية الفاصلة بين كل يوم من هذه الأيام، واليوم الذي يليه عن أسبوعين. ويمكن إيجاز هذا العمل فقط في حال إعطاء العمال يوم راحة في اليوم التالي.

يجب على صاحب العمل الذي يقوم بمثل هذا العمل الإضافي إعلام مكتب العمل في منطقته خطياً وإرسال نسخة إلى مديرية التفويض المركزية خلال مدة 24 ساعة من إيجاز العمل موضحاً عدد ساعات العمل التي تم استخدامها وعدد العمال وأسمائهم الذين قاموا بالعمل الإضافي والتفاصيل الإدارية للشحنة.

⁵ ضمن الإطار العام للقانون (1) يجب أن يكون العمال مدرجين لحقوقهم المتعلقة بالإجازة السنوية إضافة إلى إجراءات المصنع التي يجب عليهم اتباعها عند طلب إجازة سنوية. (2) لا يمكن لأصحاب العمل أن يضع أية عوائق غير مبررة قد تحول دون حصول العمال على إجازتهم السنوية. (3) يمكن للعمال وأصحاب العمل الاتفاق على موعد معين للإجازة السنوية. (4) لا يستطيع أصحاب العمل إقحام العمال على استعمال إجازاتهم السنوية عندما تكون الطلبات قليلة.

مكتبة من الأصل

(8) الإجازة المرضية تُعطى للمال حسب القانون ^٦	نعم (5)	لا (0)	-	-
(9) إجازة الأمومة تُعطى للمرأة العاملة حسب القانون	نعم (5)	لا (0)	-	-
(10) الرعاية الصحية حسب المعايير الواردة في الملحق رقم 2	نعم (10)	لا (0)	-	-
(11) شروط السلامة والصحة المهنية حسب المعايير المذكورة في ملحق رقم 3	نعم (10)	لا (0)	-	-

ب- معايير إضافية للمنشآت والمؤسسات ذات العمالة الوافدة

العلامات (الحد الأقصى 30 علامة)				البند
المستوى الرابع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
-	-	-	(1) يحتفظ العمال بجوازات أو وثائق سفرهم (أو الهويات الشخصية و الوثائق المماثلة) (10)	(1) جوازات السفر ووثائق السفر
-	-	لا (0)	نعم (10)	(2) جميع العمال يحملون تصاريح عمل وطاقات إقامة سارية المفعول ⁷
-	-	لا (0)	نعم (5)	(3) التزام العمال الأردنيين ⁸
-	-	لا (0)	نعم (5)	(4) نسبة العمال الأردنيين من مجموع العاملين في المؤسسة
-	-	200 أو 40-49% أو 300 أو يزيد من العمال (5)	39-10% أو 50- أو 199 عامل (3)	

^٦ ضمن الإطار العام للقانون (1) يجب أن يكون العمال مدرجين لحقوهم المتصلة بالإجازات المرضية إضافة إلى إجراءات المصنع التي يجب عليهم اتباعها عند طلب الإجازة المرضية (2) يجب حصول العمال على الأجر المستحق عن كل يوم عمل عادي يقع ضمن فترة الإجازة المرضية.

⁷ يتم منح علامات كاملة عندما لا يكون صاحب العمل هو سبب عدم توفر تصاريح العمل وطاقات الإقامة السارية.

⁸ إضافة على الالتزام بالعمال تشمل ولا تقتصر على المشاركة الفعالة في مشروع التشغيل الوطني، والتعاقد مع وكالات التشغيل الخاصة، وتعيين مكتب توظيف في المنشأة وتنظيم حملات تشغيل عمال أردنيين منتظمة.

ج) معايير إضافية للمنشآت والمؤسسات التي تقدم خدمات السكن

العلامات (الحد الأقصى 22 علامة)				البند
المستوى الرابع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
-	-	-	نقطة واحدة لكل معيار من معايير الملحق (4)	(1) السكن المقدم وفقاً للمعايير المذكورة في الملحق رقم (4)
-	-	-	لا (0)	(2) حجم أية مبالغ مقابل توفير الطعام والسكن يتم وفقاً لعقود العمل سارية المفعول والموقعة مع العمال بإرادتهم
-	-	-	لا (0)	(3) الحد الأدنى للأجور (10)
-	-	-	لا (0)	(4) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(5) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(6) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(7) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(8) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(9) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(10) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(11) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(12) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(13) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(14) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(15) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(16) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(17) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(18) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(19) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(20) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(21) الحد الأدنى للأجور (5)
-	-	-	لا (0)	(22) الحد الأدنى للأجور (5)

هكذا من الأصل

ملاحق القائمة الذهبية

ملحق رقم 1

معايير المتطلبات الواجب مراعاتها عند إصدار تأشيرات العمالة الوافدة:

- 80 - 100%: من مجموع العلامات لجميع فئات المعايير التي تنطبق على المؤسسة: عضو في القائمة الذهبية، ويعفى من تقديم الكفالة البنكية.
- 51 - 79%: خارج القائمة الذهبية ويقدم كفالة بنكية لمدة سنة تجدد تلقائياً وفقاً لعدد العاملين كما يلي:

- أ- من 1 - 100 عامل 30 ألف دينار
- ب- من 101 - 200 عامل 50 ألف دينار
- ت- من 201 فما فوق 75 ألف دينار.

- أقل من 50 %: تُرفض طلبات استقدام العمالة الوافدة.

ملحق رقم 2

معايير الرعاية الصحية

أولاً: تعيين كادر طبي، من أطباء وممرضين، وفقاً للجدول التالي، على أن يتم اعتمادهم من قبل وزارة العمل:

عدد العمال	ممرض بدوام كامل (6 ساعات يومياً على الأقل)	طبيب غير متفرغ (بمعدل ساعتين يومياً)	طبيب بدوام كامل (6 ساعات يومياً على الأقل)	طبيب صحة مهنية غير متفرغ (دوام جزلي) (بمعدل ست ساعات أسبوعياً على الأقل)
50 - 500	1	1	-	-
501 - 1000	1	-	1	1
أكثر من 1000 عامل	2	-	1	1

ثانياً: إنشاء وتجهيز وحدة طبية (عيادة) في كل شركة يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً.

ثالثاً: إجراء الفحوصات الطبية الأولية والدورية في مواعيدها وفقاً لأحكام القانون.

رابعاً: تقديم ما يثبت تسجيل الأطباء والممرضين المتفرغين في الضمان الاجتماعي تحت اسم الشركة المعنية، وعقد عمل ساري المفعول يبين ساعات عملهم.

ملحق رقم 3

معايير السلامة والصحة المهنية

أولاً: تعيين كادر سلامة وصحة مهنية، من أخصائيين وفنيين، وفقاً للجدول التالي، على أن يتم اعتمادهم من قبل وزارة العمل:

عدد العمال	فني أو أخصائي سلامة وصحة مهنية غير متفرغ (بمعدل ست ساعات أسبوعياً على الأقل)	فني أو أخصائي سلامة وصحة مهنية متفرغ	أخصائي سلامة وصحة مهنية متفرغ
20 - 100	1	-	-
101 - 500	-	1	-
501 - 1000	-	-	1
أكثر من 1000 عامل	-	1	1

ثانياً: تشكيل لجنة سلامة وصحة مهنية، وفقاً لأحكام القانون، في كل مؤسسة يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً.

ثالثاً: التقيد بالمتطلبات الأخرى للسلامة والصحة المهنية وفقاً لأحكام قانون العمل الأردني والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

رابعاً: لا يجوز إنهاء خدمات فنيي أو أخصائيي السلامة والصحة المهنية المعتمدين، دون الرجوع إلى وزارة العمل.

ملاحظة: الأصل

ملحق رقم 4

تعليمات خاصة بالسكن

1 فصل سكن الذكور عن الإناث^٩.

- i. توفير سرير وخزانة مع مفتاح لكل عامل.
- ii. توفير كرسي وطاولة على الأقل لكل غرفة نوم.
- iii. توفير (1.7) متر مربع على الأقل للنوم لكل عامل.
- iv. مرحاض واحد على الأقل لكل (15) عامل على الأكثر.
- v. حجرة استحمام واحدة على الأقل لكل (15) عامل على الأكثر.
- vi. توفير المياه والكهرباء بشكل منتظم.
- vii. توفير صناديق إسعاف أولي.
- viii. مخارج طوارئ.
- ix. أنظمة إنذار حريق.
- x. الحفاظ على النظافة العامة في المساكن.
- xi. توفير لوحة إعلانات وصندوق اقتراحات.

^٩ يكون سكن الإناث متصلاً عن سكن الذكور إذا كان كل منهما في مبنى أو طابق مستقل أو في جناح متصل مع مبنى مستقل في نفس الطابق.

تعليمات أرقام (١، ٢، ٣) لسنة ٢٠٠٨

صادرة عن وزير الصحة

* * * * *

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٨

تعليمات معدلة للتعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٤

المادة (١) تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات إنتفاع أفراد أسرة المشترك معه بالتأمين الصحي ممن يرغب المشترك في إنتفاعهم معه وتقرأ مع التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كوجده واحدة ، ويعمل بها من تاريخ نفاذ النظام المعدل رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ .

المادة (٢) تعدل المادة (٦) من التعليمات الأصلية بإلغاء عبارة (مبلغ وقدره ثلاثة دنائير شهري) ويستعاض عنها بالعبارة التالية (المبلغ المقرر في النظام) .

وزير الصحة

الأستاذ الدكتور صلاح المواجهه

مكتبة الأصل

تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨

تعليمات معدلة للتعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤

المادة (١) تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات مده سريان بطاقة التأمين الصحي والبيانات الواجب إدراجها فيها ، وتقرأ مع التعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية وما طرأ عليها من تعديل كوحده واحده ويعمل بها من تاريخ نفاذ النظام المعدل رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ .

المادة (٢) تلغى العبارة التالية (طلبه المعاهد وكليات المجتمع الأردنيه الموفدون في أية بعثات من الحكومة لمدة سنة وتجدد سنويا خلال مدة الدراسة) من المادة (٢) من التعليمات الأصلية .

وزير الصحة

الأستاذ الدكتور صلاح المواجده

تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨

تعليمات معدلة للتعليمات رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤

المادة (١) تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات خدمات الأمومة والطفولة وتنظيم الأسره ، وتقرأ مع التعليمات رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كوحده واحده ، ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٣) من التعليمات الأصلية على النحو التالي :
أولاً : بتعديل فقره (أ) منها بإضافه عبارته (للأردنيين) بعد عبارته (مجاناً) الواردة فيها .
ثانياً : بتعديل فقره (ب) منها بإضافه عبارته (للأردنيين) بعد عبارته (مجاناً) الواردة فيها .

وزير الصحة

الأستاذ الدكتور صلاح المواجده

مكتبة الأصل

**قرار صادر عن وزير الصحة بإلغاء التعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤
تعليمات تحديد دخل الأردني غير الحاصل على بطاقة غير مقتدر**

نظراً لصدور النظام المعدل رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ لنظام التأمين الصحي المدني رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤.

قررت إلغاء التعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ تعليمات تحديد دخل الأردني غير الحاصل على بطاقته غير مقتدر لغايات الاعفاء من أجور المعالجة في مستشفيات ومراكز الوزارة.

وزير الصحة
الأستاذ الدكتور صلاح المواجهه

تعليمات معدلة لتعليمات استيفاء وتوريد

الضريبة الإضافية على المغادرين والسيارات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨

صادرة استناداً لأحكام المادة (١١) من قانون الضريبة الإضافية رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات استيفاء وتوريد للضريبة الإضافية على المغادرين والسيارات لسنة ٢٠٠٨).

المادة (٢) : تلغى المادة (٩) من تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ ويستعاض عنها بالنص التالي :

١. يتم رد ضريبة المغادرة المستوفاة من الفئات المعفاة المغادرة للمملكة جواً عبر مطار الملكة علياء الدولي من قبل مجموعة المطار الدولي وفقاً للآلية المعتمدة لهذه الغاية.
٢. مع مراعاة أحكام البند (١) من هذه المادة يتم رد ضريبة المغادرة المستوفاة من الفئات المعفاة من ضريبة المغادرة المغادرين للمملكة عبر المراكز الحدودية الأخرى من قبل وزارة المالية وحسب أحكام النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه السارية المفعول.

المادة (٣) : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/١٦.

الدكتور حمد الكساسبة
وزير المالية

عكاز من الأصل

تعليمات معدلة لتعليمات رخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها

إلغاء المادة (٤/أ) من التعليمات ويستعاض عنها بما يلي:

على مقدم الطلب إرفاق شيك مصدق مع الطلب بمقدار قيمة رسم منح الرخصة المطلوبة والرسم السنوي عن الرخصة، على أن يتم (صبرقه) بمجرد صدور قرار مجلس الوزراء بمنح الرخصة.

إلغاء المادة (٥) من التعليمات ويستعاض عنها بما يلي:

المادة (٥/أ)، على مقدم الطلب تقديم كفالة حسن تنفيذ لمدة عام بما يعادل (٥٠٪) من مقدار رسم منح الرخصة للمحطات الإذاعية والتلفزيونية الأرضية، وبما يعادل (١٠٠٪) من مقدار الرسم السنوي عن الرخصة لمحطات البث التلفزيوني الفضائي وأنظمة التوزيع، ويجوز تجديدها لمدد ماثلة.

المادة (٥/ب)، يستثنى ما ورد في نص المادتين (٤/أ) و (٥/أ) من هذه التعليمات للمؤسسات والدوائر الحكومية ومحطات إعادة البث الخارجي.

تعديل البند (ج) من المادة (٦) من التعليمات ليصبح على النحو التالي:

ج- مئة ألف دينار عن أي رخصة محطة بث إذاعي على موجات (FM) في منطقة عمان الكبرى، وخمسين ألف دينار عن أي منطقة أخرى.

تعديل المادة (٧) وذلك بإعادة ترقيم النص الأصلي ليصبح (٧/أ) وإضافة بند جديد لتصبح على النحو التالي:-

(٧/ب) يجوز للهيئة مصادرة كفالة حسن التنفيذ المشار إليها في المادة (٥) من هذه التعليمات في حال إخلال المرخص له بأحكام القانون و/أو الأنظمة و/أو التعليمات الصادرة بمقتضاه بما في ذلك خصيل الرسوم السنوية والغرامات والتعويضات المستحقة للهيئة.

تعديل المادة (٨/ب) من التعليمات بحيث تصبح على النحو التالي:-

ب- يجوز للهيئة التوصية بالموافقة على إلغاء الرخصة في حال عدم التزام المرخص له بتوقيع اتفاقية الترخيص خلال المدة المشار إليها في البند (أ) من هذه المادة، وفي هذه الحالة تصدر الهيئة كفالة حسن التنفيذ الواردة في المادة (٥) من هذه التعليمات.

إلغاء المادة (٩) من التعليمات ويستعاض عنها بما يلي:

تحدد مدة رخصة البث أو إعادة البث الإذاعي والتلفزيوني بعد موافقة مجلس الوزراء لمدة (٥) خمس سنوات، ما لم يطلب مقدم الطلب مدة أقل من ذلك.

صدرت بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٥

وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال

ناصر جوده

مكتبة من الأصل

تعليمات مراقبة إعلانات الدعاية لبلدية السلط الكبرى

الصادرة بموجب المادة (٤١) من قانون تنظيم المدن والقرى وتديلاته رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦

المادة (١):

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في هذه المادة وكما يلي ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون: قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية الناقد المفعول.

النظام: نظام اللوحات والإعلانات.

البلدية: بلدية السلط الكبرى.

الرئيس: رئيس بلدية السلط الكبرى.

اللجنة: اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية.

لافتة اعلانية: أي لافتة موضوعة في البيئة الخارجية بغرض عرض مواد تجارية أو غير تجارية تخص أعمال أو مشروعات أو سلع أو أنشطة أو خدمات أو أشخاص.

لافتة تعريفية: أي لافتة تحمل اسم أو شعار أو عنوان أو نوع العمل أو النشاط الذي تتم ممارسته، أو تحمل أكثر من واحدة من هذه الأشياء.

المرخص له: الحاصل على ترخيص لاستعمال وسيلة الدعاية والإعلان وفقاً لأحكام هذا النظام.

المادة (٢):

لا يجوز لأي شخص أن يعرض إعلاناً للدعاية على محله في الشارع العام أو على اللوحات المخصصة لهذه الغاية أو على أي حائط أو سطح أو مكان آخر إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس بلدية السلط الكبرى أو من ينوبه.

المادة (٣):

يقدم طلب الترخيص على النموذج المعتمد لرئيس البلدية ويراعى أن تتوفر في الإعلان الشروط الآتية:-

١. أن يكون منسجماً مع منظر الشارع العام وجماله.

٢. ألا يحجب النور أو يحجب لوحة أو إعلاناً آخر أو يؤثر في حق الغير أو في حركة السير والمروء.

٣. ألا يشمل الإعلان على ما يمس الشعور القومي أو الديني أو يتنافى مع الآداب العامة أو النظام العام.

٤. أن تكون اللغة العربية هي اللغة البارزة في الإعلان.

٥. أن يشكل الإعلان ما يمكن الجمهور من الاستدلال على المقصود منه دون لبس أو غموض.

٦. أن يتقيد بأي شروط أخرى قد تضعها اللجنة من وقت لآخر بالنسبة لشوارع أو ميادين أو أماكن معينة.

المادة (٤):

لا يجوز أن تكتب الإعلانات بالأصباغ أو تلتصق على هيكل أو جدران أو على أعمدة الكهرباء أو الأعمدة وصناديق التوزيع الخاص بالهاتف أو شواخص المرور أو غير ذلك من منشآت المرافق العامة.

المادة (٥):

يجوز لرئيس البلدية أن يحدد مواقع الإعلانات على كافة الأبنية أو على شوارع أو ميادين أو أماكن معينة ويجوز له بموافقة اللجنة المحلية وضع تصميم موحد لكافة الإعلانات، وأبعادها ومواقعها في جميع المناطق أو في أماكن محددة.

المادة (٦):

إذا قام أي شخص بعرض إعلان دون ترخيص أو مخالف لأي ترخيص أو لهذه التعليمات تتخذ الإجراءات لمعاقبته طبقاً لأحكام المادة (٤١) فقرة (٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م.

المادة (٧):

لرئيس البلدية إصدار الأوامر لإزالة الإعلانات المعروضة خلافاً لأحكام هذه التعليمات ولتحصيل نفقات الإزالة من المخالف مضافاً إليها ٢٥٪ مصاريف إدارية.

مكتبة الأصل

المادة (٨):

تستوفي نفقات الإزالة للمخالفات كالاتي بعد إضافة (٢٥٪) مصاريف إدارية.

- (٢) دينار عن كل متر مربع مستغل للإعلان.

- (١) دينار إذا كانت المساحة المستغلة للإعلان أقل من متر مربع واحد.

- (٢) دينار عن إزالة كل صوره ملصقه على أعمدة الكهرباء.

- (٥) دنانير عن كل متر حال استخدام الأصباغ لكتابة الإعلان.

- (١٠) دنانير عن كل متر حال استخدام الأصباغ على الحجر الاصفر.

المادة (٩):

يلتزم الخطاطون داخل حدود بلدية السلط الكبرى بعدم تركيب أي لافتة إعلانية إلا بعد التأكد من ترخيصها حسب الأصول ويتم معاقبته وفقاً لأحكام المادة (٤١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية.

المادة (١٠):

يلتزم المرشحون للانتخابات النيابية والبلدية عند تقديم طلب لترخيص أي لافتة إعلانية تقديم كفالة مالية مقدارها (٥٠٠) دينار لصندوق البلدية ضماناً لالتزامهم بعدم مخالفة التعليمات الواردة أعلاه وفي حال مخالفتها فلرئيس البلدية الحق بحسم نفقات الإزالة من تلك الكفالة دون الحاجة إلى إشعار أو إخطار بذلك.

المادة (١١):

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي جريده محليه ويعرض في لوحة الإعلانات في بلدية السلط الكبرى.

وزير الشؤون البلدية

المهندس شحادة أبو هديب

تعليمات استقبال الشكاوى المتعلقة بحق الحصول على المعلومات وتسويتها لسنة ٢٠٠٨ صادرة بموجب المادتين (٤ و ٦) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧

المادة ١

تسمى هذه التعليمات تعليمات استقبال الشكاوى المتعلقة بحق الحصول على المعلومات وتسويتها لسنة ٢٠٠٨ ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة ٢

تقدم الشكاوى في مقر مفوض المعلومات على النموذج المعد لهذه الغاية الذي يجب ان يشتمل على الاسم الكامل لمقدمها وتوقيعه ورقمه الوطني وعنوانه الكامل والجهة المقدم لها طلب الحصول على المعلومات وتاريخ تقديمه واسم المسؤول فيها وسبب الرفض.

المادة ٣

(أ) يسلم المشتكى إشعاراً يشتمل على رقم الشكاوى وتاريخ تقديمها .
(ب) يؤشر مفوض المعلومات على الشكاوى وتفيد بسجل خاص للشكاوى يشتمل على رقم الشكاوى وتاريخ تقديمها واسم المشتكى واسم الجهة المشتكى عليها وسبب الرفض والإجراءات التي تمت على الشكاوى وخلاصة قرار المجلس وتاريخ تبليغه للمشتكى.

المادة ٤

على مفوض المعلومات إعداد مطالعته على الشكاوى وتقديمها للمجلس خلال عشرة أيام من تاريخ استلامها لتسويتها.

هكذا من الأصل

المادة ٥

يدعو الرئيس المجلس للاجتماع خلال اسبوعين من تاريخ استلام مطالعة المفوض للنظر بالشكوى فإذا تبين للمجلس ان رفض طلب الحصول على المعلومات مخالف للتشريعات ذات العلاقة يقرر الزام المسؤول في الجهة المشتكى عليها بتقديم المعلومات للمشتكى دون إبطاء و خلال مدة لا تزيد على شهر او اطلأعه على المعلومات المطلوبة إذا كان نسخها متعذراً ويبلغ المفوض القرار للمشتكى والجهة المشتكى عليها خطياً.

أما إذا تبين للمجلس غير ذلك يقرر حفظ الشكوى وفي كلتا الحالتين يبلغ مفوض المعلومات المشتكى بقرار المجلس خطياً.

المادة ٦

يتولى مفوض المعلومات الإشراف على تنفيذ خلاصات قرارات المجلس بسجل الشكاوى ويبلغها للأطراف.

وزير الثقافة

رئيسة مجلس المعلومات

للسي باكير

قرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨

صادر عن وزير الصناعة والتجارة

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المؤرخ المتخذ في جلسته المتعددة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٠ المتضمن الموافقة على تطبيق آليات التمييز المستندة للأسعار العالمية على مادة زيت الوقود المباع للصناعة وعلى مادة الاسفلت اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ وبمأ على تقرير اللجنة المشكلة لهذه الغاية أقر ما يلي :

أولاً : تعديل أسعار بيع المشتقات النفطية وأصل المستهلك خلال الفترة (١١-٢٠٠٨/٢/٢١) لتصبح كما يلي :

المنتج	الوحدة	السعر الحالي	السعر لشهر آذار / ٢٠٠٨
- زيت الوقود للصناعة والكهرباء	دينار / طن	٣٤٨	٣٧٤
- زيت الوقود للتوليد	دينار / طن	٣٤٨	٣٧٤
- زيت الغاز للبواخر (المولار/الديزل)	لتر / فلس	٥٤٠	٦٠٠
- وقود الطائرات/للشركات المحلية	لتر / فلس	٥٤٠	٦٠٠
- وقود الطائرات/للشركات الأجنبية	لتر / فلس	٥٤٥	٦٠٥
- وقود الطائرات/للرحلات العارضة	لتر / فلس	٥٦٠	٦٢٠
- الاسفلت	دينار / طن	٣٦٤	٣٩٦
- البترول من الرصاص	لتر / فلس	٥٧٥	٥٨٥
رقم نوكتان ٩٠			
- البترول من الرصاص نوكتان ٩٥	لتر / فلس	٦٦٠	٦٦٥
- زيت الغاز (المولار) والكاز	لتر / فلس	٥٥٥	٦٠٠
- الغاز البترولي المسال بالجملة (bulk)	دينار / طن	٨٥٢	٨٤١
الغاز البترولي المسال ٥٠ كغم	دينار / اسطوانة	٤٢,٦	٤٢,٥
الغاز البترولي المسال ١٢,٥ كغم	دينار / اسطوانة	٦,٥	٦,٥

ثانياً : تعديل أسعار باب المصفاة للمحروقات المبيلة في البلد أولاً أعلاه بمقدار التغيرات في الأسعار المعدلة .

ثالثاً : قيام شركة مصفاة البترول الأردنية باتخاذ الاجراءات اللازمة للاعلان عن الاسعار المعدلة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/٣/١ وفقاً للالتزامات المقررة من مجلس الوزراء المؤرخ .

وزير الصناعة والتجارة

المهندس عامر الحديدي

مكزاً من الأصل

قرار صادر عن

مجلس إدارة هيئة التأمين بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١

استناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٤٨) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته، قرر مجلس إدارة هيئة التأمين في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١ إلغاء إجازة شركة جراسا للتأمين لممارسة أعمال التأمين على الحياة وفروعه المختلفة التالية:

١. إجازة فرع التأمين على الحياة.
٢. إجازة فرع التأمين السني أو التقاعدي.
٣. إجازة فرع التأمينات المرتبطة استثمارياً.
٤. إجازة فرع التأمين الصحي الدائم.

مجلس إدارة هيئة التأمين

قرار صادر عن

مجلس ملوطني سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
رقم ١٥٣ تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١

استناداً لصلاحيات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الواردة في البند رقم (١٠) من اتفاقية تطوير ميناء العقبة الرئيسية وأحكام المادة (١١) من اتفاقية التطوير المشترك للخدمات البحرية في ميناء العقبة والمصادق عليها من قبل مجلس ملوطني سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة فقد قرر مجلس الملوظين في جلسته رقم ٢٠٠٨/١٤ تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ ما يلي:

١- الموافقة على استيفاء شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية بدل تعويض (Bunker Surchage) بقيمة (١٧) سبعة عشر ديناراً أردنياً / قاطرة / الساعة كبد إضافي للبدلات المحددة بالبند (٢) فقرة (أ، ب، ج) من الجدول (١)، وكذلك للبند الواردة في الجدول (ب) من لائحة الخدمات البحرية للسفن في ميناء العقبة لعام ٢٠٠٧، مع مراعاة أن يتم استيفاء بدل تعويض المحروقات كبد مستقل على فاتورة الخدمات الصادرة عن الشركة.

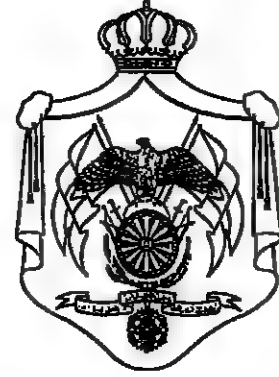
٢- يسمري العمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/٤/١ ولمدة ثلاثة أشهر، على أن يعاد النظر في قيمة البديل بالزيادة أو التخفيض أو الإلغاء في ضوء أسعار الوقود النافذة في المملكة في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٨.

٣- تكلف شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية بالتبليغ والإعلان المباشر عن هذا القرار لعمالها والجهات المعنية.

المهندس حسني أبو غيدا

رئيس مجلس الملوظين

محذوف من الأصل



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨٩٦ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١١٧٣	* الأوسمة
١١٧٣	* وكالات الوزراء
١١٧٦	* التمثيل الدبلوماسي
١١٧٦	* الموظفين
١١٨١	* الجنسية الأردنية
١١٨١	* الاسماء
١١٨٣	* الشؤون البلدية
١٢٢٠	* البنك المركزي الأردني
١٢٢٣	* المواصفات القياسية
١٢٢٥	* الإعلانات
١٢٣٣	* المطالبات

مكتبة الأصل

الأوسمة

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح للواء الركن رقم (١٤٤٤١) ضاري راجب نوفل الزين بحمل وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى والممنوح له من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٧.

وكالات الوزراء

أ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد عبد الفايز وزير الداخلية مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة المهندس نادر الذهبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/١.

ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد عبد الفايز وزير الداخلية مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة المهندس نادر الذهبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/١٢.

ج. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور كمال ناصر وزير التنمية السياسية ووزير دولة للشؤون القانونية أعمال وزارة العدل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد أيمن عودة وزير العدل في جمهورية فرنسا/باريس بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٣.

د. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد أبو السعود وزير المياه والري أعمال وزارة الزراعة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس مزاحم المحسن وزير الزراعة في جمهورية مصر العربية/القاهرة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٣.

هـ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور تيسير النعيمي وزير التربية والتعليم أعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور عمر شديفات وزير التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة المتحدة /ليفربول بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٢/٢٧.

محكمة من الأصل

و. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد ناصر جوده وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٢/٢٧.

* * * * *

ز. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس عامر الحديدي وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة سهير العلي وزير التخطيط والتعاون الدولي في مملكة بلجيكا/بروكسل بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٥.

* * * * *

ح. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد باسم السالم وزير العمل أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٢.

* * * * *

ط. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس شحاده أبو هديب وزير الشؤون البلدية أعمال وزارة البيئة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس خالد الإبراهيمي وزير البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية /واشنطن بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٢.

* * * * *

ي. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن تتولى معالي السيدة مها الخطيب وزير السياحة والآثار أعمال وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد ناصر جوده وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال في دولة الامارات العربية المتحدة/دبي بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٢.

* * * * *

ك. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن تتولى معالي السيدة نانسي باكير وزير الثقافة أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة مها الخطيب وزير السياحة والآثار في جمهورية ألمانيا الاتحادية/برلين بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٤.

* * * * *

ل. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عمر شديفات وزير التعليم العالي والبحث العلمي أعمال وزارة الصحة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور صلاح الموجدة وزير الصحة في جمهورية مصر العربية/شرم الشيخ بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٤.

* * * * *

م. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس علاء البطاينة وزير النقل أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس سهل المجالي وزير الأشغال العامة والإسكان في دولة الامارات العربية المتحدة/دبي بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٧.

* * * * *

ن. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد ناصر جوده وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٥.

* * * * *

س. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن تتولى معالي السيدة هالة بيسو لطوف وزير التنمية الاجتماعية أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة مها الخطيب وزير السياحة والآثار في جمهورية ألمانيا الاتحادية/برلين بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٦.

* * * * *

ع. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور تيسير النعيمي وزير التربية والتعليم أعمال وزارة الثقافة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة نانسي باكير وزير الثقافة في جمهورية مصر العربية/شرم الشيخ بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٦.

* * * * *

ف. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور تيسير النعيمي وزير التربية والتعليم أعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور عمر شديفات وزير التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الامارات العربية المتحدة/أبو ظبي بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/١١.

* * * * *

محكمة من الأصل

ص. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس سهل المجالي وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الشؤون البلدية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس شحاده أبو هديب وزير الشؤون البلدية في جمهورية إيطاليا بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/١٢.

ق. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس عامر الحديدي وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة النقل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس علاء البطاينة وزير النقل في جمهورية مصر العربية / القاهرة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/١٠.

التمثيل الدبلوماسي

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٠٥) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من ملاك وزارة الخارجية السيد مكرم القيسي ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية التشيك.

الموظفون

تشكيلات / تقاعد:

أ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٦١) تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ المتضمن الموافقة على تعيين معالي الدكتور خالد طوقان رئيساً لمجلس مفوضي هيئة الطاقة النووية لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل برتبة وزير وراتب شهري مقداره (٥٠٠) خمسة آلاف دينار وتعيين المذكورة أسماؤهم تالياً في مجلس مفوضي هيئة الطاقة النووية لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل:-
- عطوفة الدكتور كمال الأعرج مفوضاً لشؤون التعاون الدولي وراتب شهري مقداره (٤٥٠) أربعة آلاف وخمسمائة دينار
- عطوفة الدكتور أيمن هوارى مفوضاً للمفاعلات النووية وراتب شهري مقداره (٤٥٠) أربعة آلاف وخمسمائة دينار
- عطوفة الدكتور لصال الزعبي مفوضاً لدورة الوقود النووي وراتب شهري مقداره (٤٥٠) أربعة آلاف وخمسمائة دينار
- عطوفة الدكتور عبد الحليم وريكات مفوضاً للعلوم النووية وتطبيقاتها وراتب شهري مقداره (٤٥٠) أربعة آلاف وخمسمائة دينار
وذلك بالاستناد لأحكام المادة (٦) من قانون الطاقة النووية رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.

ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة السيد محمد ماجد العيطان أميناً عاماً للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ سنداً لأحكام المادة (٨/١/٢) من النظام الأساسي للهيئة.

ج. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٢٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة اللواء الركن المتقاعد محمد عبد العبادي مديراً عاماً للمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء بموجب عقد وراتب شهري مقداره (٨٠٠) ثمانمائة دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

د. ١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة العمل

السيدة سناء عوض شاكر حلاوه ٢٠٠٨/٤/١

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السيد أحمد علي بدران نصر الله ٢٠٠٨/٤/١

المعهد الوطني للتدريب

الآنسة تغريد خالد محمد الوائد ٢٠٠٨/٣/١٥

وزارة التربية والتعليم

الآنسة مي كامل حسين الصابر ٢٠٠٨/٣/٦

السيدة زينب توفيق عيسى ربابه ٢٠٠٨/٤/١

السيدة مرام إيليا جبرائيل الرضي ٢٠٠٨/٣/١٥

السيد محمود عبد الفتاح محمد خليفات ٢٠٠٨/٤/٦

* * * * *

مكتبة الأصل

٢. استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير العمل/ رئيس مجلس ادارة مؤسسة التدريب المهني وحيث تبين بان الموظف من ملاك مؤسسة التدريب المهني السيد محمد عبد الله محمد جابر قد اكمل بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٧ المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد، أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٦٥١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ المتضمن الموافقة على إحالته على الاستداع اعتبارا من ٢٠٠٨/٢/٧ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على إحالة المذكور على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠٨/٢/٧ بدلا من إحالته على الاستداع.

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السيد محمد صالح محمد السخن ٢٠٠٨/٣/١٣
السيد عادل محمد محمد النعواشي ٢٠٠٨/٣/١٣
السيد يوسف مجلي محمد الشوابكة ٢٠٠٨/٣/١٣
السيدة نجاح عطا الله فارس العوران ٢٠٠٨/٣/١٣
السيدة خولة سلامة فالح المحاسنة ٢٠٠٨/٣/١٣
السيدة عمشة عبد المهدي عبد الله الشخانة ٢٠٠٨/٣/١٣
هيئة تنظيم الطيران المدني
السيدة وفيقة حسين عبد القادر خليل ٢٠٠٨/٤/١
السيدة وفاء كامل حسن أبو جعنة ٢٠٠٨/٤/١
السيد عبد اللطيف سالم عبد الله رحالة ٢٠٠٨/٤/١
السيدة حنان سامي درويش عويضة ٢٠٠٨/٤/١
السيد أمين فواز عوده المومني ٢٠٠٨/٤/١
السيدة كفاح نجيب بخيت العطيوي ٢٠٠٨/٤/١

* * * * *

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الداخلية

السيدة وصال حسن محمد مخادمة ٢٠٠٨/٦/١

وزارة الصحة

السيدة فاطمة عبد الهادي علاء الدين زين العايدين ٢٠٠٨/٤/١

السيد صادق محمد نايف الكردي ٢٠٠٨/٤/١

السيدة كفاح نمر سعيد عبد الله ٢٠٠٨/٤/١

الآنسة عطاء صالح احمد سماره ٢٠٠٨/٣/١٣

السيد عبد الله محمد خلف البطاينة ٢٠٠٨/٤/١

السيد علي سليمان حسين المصالحه ٢٠٠٨/٤/١

السيد فوزي حسن محمد عبد الغني ٢٠٠٨/٥/١

السيدة باهرة عبد اللطيف محمد الجبائوة ٢٠٠٨/٣/١٥

وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة هندا محمد أمين العتر ٢٠٠٨/٤/١

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

السيد جواد علي صالح هنانده ٢٠٠٨/٣/١٣

السيدة ريم طاهر لبنية ٢٠٠٨/٣/٢٠

السيد أحمد محمد كراسنة ٢٠٠٨/٣/١٣

* * * * *

استداع:

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك سلطة المياه السيد سالم إبراهيم يعقوب الحرايزه على الاستداع اعتبارا من ٢٠٠٨/٤/١ والى حين اكماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستداع.

* * * * *

ملاحظات

• تمديد وإنهاء خدمات:

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورين تاليا لمدة سنة اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما بعد بلوغهما سن الستين:-

وزارة الداخلية

السيد وليد سليمان الرشيدان ٢٠٠٨/٣/٨

وزارة المساء والبري

السيد سميح فوزي أبو سمح ٢٠٠٨/٣/٣١

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ورئيس حرس المسجد الأقصى المبارك/القدس السيد محمد اسماعيل الترك لمدة سنة أخرى اعتبارا من ٢٠٠٨/٢/١ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة العمل السيد عبد الرحمن محمد سعود المجالي للفترة من ٢٠٠٨/٢/٦ ولغاية ٢٠٠٨/٣/١١ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتبارا من ٢٠٠٨/٣/١٢.

* * * * *

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك سلطة وادي الأردن المهندس محمد "الحاج أعر" محمود الأعر لمدة سنة اعتبارا من ٢٠٠٨/٥/١٥ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٥. أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧ المتضمن الموافقة على إنهاء خدمة الموظفة من ملاك وزارة الصحة الدكتورة يسرى محمد اسماعيل الخطيب اعتبارا من ٢٠٠٨/١/١ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على ما يلي:-

١. سحب اسم الدكتورة يسرى من قراره المشار إليه أعلاه وإبقاؤها على رأس عملها.
٢. تمديد خدمتها لمدة سنة اعتبارا من ٢٠٠٨/١/١ بعد بلوغها سن الستين وذلك بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ب) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩.

* * * * *

الجنسية الأردنية

أ. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ بالاستناد لأحكام المادة (٤) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على منح المواطن العراقي السيد عبد العزيز عبد الكريم طه الدوري وزوجته المواطنة العراقية السيدة راجحة محمد أمين الدوري الجنسية الأردنية.

* * * * *

ب. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ بالاستناد لأحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - السماح للسيد عبد الرحمن ذيب أحمد أبو العيلة بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية الألمانية.

* * * * *

ج. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ بالاستناد لأحكام المادتين (١٦، ١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - السماح للمدكورتين تاليا بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية الميمنية إزاء اسم كل منهما:-

الاسم الجنسية

السيدة ديانا عدنان محمد النصار الألمانية

السيدة عائده موسى عبد اللطيف أبو ذياب الكويتية

* * * * *

الاستملاك

أ. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ بالاستناد لأحكام المادة (١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأمولاك في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٨/١/٧ المتضمن الموافقة على حيازة المساحات المستملكة سابقا المبينة أوصافها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٦٢٠) والديار عدد (١١٦٦) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠ لأغراض أمانة عمان الكبرى لتأيات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإليات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

مكتبة الأصل

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٨/١/٧ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبينة أوصافها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٦٢٠) والديار عدد (١١٦٦) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة أجزاء من مساحات قطع الأراضي ذوات الأرقام (٣٦٥٥، ٢٠٨٥، ٤٣٦، ٤٢٥، ٤٢٤) من الحوض رقم (١) البلد من أراضي مادبا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٥٦٠) والدستور عدد (١٤٤٩٠) تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٩ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في بلدية مادبا الكبرى لغايات إقامة مجمع سفريات حديث عليها حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبينة أوصافها وأرقامها بالجدول الموضح بكتاب معالي وزير المالية/الأراضي والمساحة رقم (١٧/قياده/عرجان/٧٦٨٦) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٦ وجميعها من الحوض رقم (٣) أبو الشوك من أراضي عرجان الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٥٥٢) والعدد عدد (١٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٢ استملاكاً مطلقاً لأغراض القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية لغاياتها الأمنية حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

الشؤون البلدية

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية المهندس شحادة أبو هديب

عملا بأحكام المادة رقم (٣٧) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

اعلن عن وفاة عضو المجلس البلدي لبلدية منشية بني حسن
المرحوم سامي محمد حمدان الشديفات .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٦ عدم الموافقة على مخطط إضافة جزء من القطعة رقم (١٨٧) للتنظيم بأحكام سكن "ب" وتخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٩) تلاع الحبة في منطقة خالد بن الوليد .

وذلك في بلدية العارضة الجديدة/ لواء قصبة السلط .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن (ب) للقطعة رقم (١٤) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٣/٤٥/١٦/١٥) ضمن الحوض رقم (٢) الشقاق الجنوبي من أراضي صرفا

وذلك في بلدية عبدالله بن رولحة/ لواء فقوع .

محكمة
الادارة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٠٦) تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم وتعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٣٥) طريقاب من اراضي منطقة حرثا وذلك في بلدية الكفارات /لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢ ووضع موضع التنفيذ واعتبار الاعلان المرفق بطي كتابي رقم ك/٢٠٧/٩/٢٦١١٩ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٩ لاجبا.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٨٠) تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي ضمن القطعه رقم (١٥٥٧) حوض رقم (٩) من اراضي عين الباشا وذلك في بلدية عين الباشا الجديد/لواء عين الباشا

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠٠٥) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق تنظيمي ضمن الحوض رقم (٤) البلد من اراضي مرو وذلك في بلدية اربد الكبرى/لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٤ ووضع موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠٤١) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٣ الموافقة على مخطط توسعة وتعديل مسار شارع واحداث اخر ضمن الاحواض ذوات الارقام (١) في منطقة بيت راس و(٥) من اراضي مرو وذلك في بلدية اربد الكبرى/لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٦ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١١ الموافقة على مخطط احداث شارع سعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٤) من اراضي سوم في بلدية غرب اربد/لواء قصبة اربد .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم للواء قصبة اربد ومكاتب بلدية غرب اربد وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية غرب اربد خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٣ الموافقة على مخطط استحداث طرق سعة ٦ متر ونهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (١١) الصدقة وذلك في بلدية ايل الجديد/لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ ووضع موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٠٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٣ الموافقة على مخطط استحداث طريق ضمن الحوض رقم (١١) الصدقة وذلك في بلدية ايل الجديد/لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ ووضع موضع التنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٨٥) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣٠ الموافقة على مخطط احداث شارع سعة ٢ متر ضمن القطعة رقم (١١) حوض رقم (٤٥) القرموسيه في بلدية الشراه /لواء قصبة معان وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم للواء قصبة معان ومكاتب بلدية الشراه وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٦٢) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٤١٢) حوض رقم (١٣) من اراضي عين جنا وذلك في بلدية عجلون الكبرى/لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥) تاريخ ٢٠٠٨/١/٣ الموافقة على مخطط احداث طريق بسعة ٨ متر ضمن القطعة رقم (٣١) حوض رقم (١) من اراضي ابو حليليفه وذلك في لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٨/١/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع وتغيير صفه استعمال من حديقة الى سكن (د) ضمن القطعة رقم (٣٢) حوض رقم (٤) من اراضي مؤاب

وذلك في بلدية مؤاب الجديدة/لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٠) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٣ الموافقة على مخطط احداث شارع بسعة ١٢ متر ضمن القطعة رقم (١٢) حوض رقم (١) السبع من اراضي المفرق

وذلك في بلدية المفرق الكبرى/لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٣ الموافقة على مخطط احداث شارع بنهاية مغلقه ضمن القطع ذوات الارقام (٧١٦، ٧٠٤، ٧٠٧، ٧١٥، ٧٢٠) حوض رقم (٣) من اراضي الحمراء وذلك في بلدية حوشا الجديدة /لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٤) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ريفي الى سكن ب وسكن ج مع احداث وتعديل شوارع واحداث طرق ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي كفرعان وعدم الموافقة على اضافة التنظيم وذلك في بلدية الوسطية/لواء الوسطية وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٥) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء الاجزاء المشار اليها بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم للواء الوسطية ومكاتب بلدية الوسطية وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكتبة الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٥٧) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ج) واستحداث شوارع ضمن الحوض رقم (١) الهدم من اراضي صما وذلك في بلدية الطيبة الجديدة/ لواء الطيبة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥٨) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ج) واستحداث طرق ضمن الحوض رقم (١٤) من اراضي دوقرا وذلك في بلدية غرب اربد/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٩) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٢ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي ضمن الحوض رقم (٢٩) ابو البصل من اراضي الرمثا في بلدية الرمثا الجديدة/لواء الرمثا وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم للواء الرمثا ومكاتب بلدية الرمثا الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية الرمثا الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٩) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٢ عدم الموافقة على مخطط رفع صفة التنظيم عن الطريق الافرازية الواقعة بين القطع ذوات الارقام (٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ١٤١، ١٩٨، ١٤٢) حوض (١٧) مدق الزبيب من اراضي الرمثا .

وذلك في بلدية الرمثا الجديدة / لواء الرمثا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧١) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحنيات ضمن القطع ذوات الارقام (٧٠١، ٧٠٦) حوض رقم (٢٤) البلد من اراضي بشرى وعدم الموافقة على الغاء المنحنى التنظيمي وتخفيض الشوارع وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٧١) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ الموافقة على مخطط استحداث طريق بسعة ٦ متر مع نهاية مغلقه ضمن القطع ذوات الارقام (٨١، ٨٣) حوض رقم (٤) من اراضي فوعرا وذلك في بلدية اربد الكبرى/لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٧١) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق تنظيمي ضمن الحوض رقم (٢٤) البلد من اراضي بشرى وذلك في بلدية اربد الكبرى/لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٧١) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن الاحواض ذوات الارقام (١) زبدة و(٤) السيج في منطقة كتم وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٢) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير مسمى درج الى طريق سعه (٦) متر ضمن الحوض رقم (٤٩) من اراضي سوف وذلك في بلدية جرش الكبرى/ لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧٥) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع تنظيمي سعه ١٠ متر ضمن القطعه رقم (٣) حوض رقم (٧) ام الفطس

وذلك في بلدية ايل الجديدة/ لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٥) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ الموافقة على مخطط تعديل شارع وتخفيض سعته الى (١٠) متر ضمن القطع ذوات الارقام (٦)، (٧)، (٩)، (١٠)، (١١) حوض رقم (٦) ام جرنه من اراضي مؤاب وذلك في بلدية مؤاب الجديدة/ لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ الموافقة على مخطط اعطاء القطعه رقم (٢٧٣) حوض رقم (٤) من اراضي الفحيص احكام سكن (ب) باستثناء الارتداد الامامي فيبقى باحكام سكن (١) وذلك في بلدية الفحيص/ لواء ماحص والفحيص

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلته للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم للواء ماحص والفحيص ومكاتب بلدية الفحيص وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية الفحيص خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٨٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال باقي القطعه رقم (٧٣٣) من سكن (ج) الى مقابر ضمن الحوض رقم (١٣) من اراضي ايدون وذلك في بلدية المفرق الكبرى/ لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ ووضع موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٨) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٣ الموافقة على مخطط احداث طريق ٦ متر مع نهاية مغلقه ضمن القطعه رقم (١٥٧) حوض رقم (١٣) ابو عياض من اراضي الدجنه وذلك في بلدية رحاب الجديدة/ لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ ووضع موضع التنفيذ

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٢) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن شعبي متصل الى سكن (ج) والغاء جزء من طريق ضمن القطعة رقم (٢٠٦) حوض رقم (١٢) من اراضي الفحيص وذلك في بلدية الفحيص/لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٩٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) وسكن (د) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٣١) من اراضي حرثا وفرض عوائد تنظيم بقيمة دينار واحد للمتر المربع المحول الى تجاري وذلك في بلدية الكفارات/لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٧ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٢) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ الموافقة على مخطط الغاء طريق سعة (٦) متر ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي سما السرحان وذلك في بلدية السرحان/لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٤) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ الموافقة على مخطط الغاء طريق سعة (٦) متر ضمن الحوض رقم (١٤) للشرقا من اراضي كفر الماء وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة/لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٤) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٧٠١) حوض رقم (٥) للبلاد من اراضي مرحبا ، وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة / لواء الكورة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٥) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع تنظيمي ضمن الحوض رقم (١٣) من اراضي جنين الصفا وذلك في بلدية رابية الكورة /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٦) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٨٤) حوض رقم (٣٥) من اراضي ملكا .

وذلك في بلدية خالد بن الوليد / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ ووضعه موضع تنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١١٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي على كامل القطعة رقم (١٦٨٦) ضمن الحوض رقم (٧) بركة برخ بحيث تكون الارتدادات حسب التجاري المجاور وفرض عوائد تنظيم بمقدار خمسة دنانير للمتر المربع الواحد وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبه الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠ ووضعه موضع التنفيذ

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١١٤) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى سكن (د) ضمن الحوض رقم (٤) في بلدية مادبا الكبرى/لواء قسبة مادبا وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لمحافظة مادبا ومكاتب بلدية مادبا الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٢٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢ عدم الموافقة على إضافة تنظيم وإحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (١) جريته الشرقي .

وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قسبة مادبا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢٩) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢ الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٥٧٩) حوض رقم (٥) البلد من أراضي الخالدية وذلك في بلدية الخالدية/لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢ ووضع موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٤٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن (ج) ضمن الحوض رقم (١٤) الساخن وذلك في بلدية عجلون الكبرى/لواء قسبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (١٤) من أراضي كفرنجه/لواء كفرنجه .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٤٤) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٧٥) نقب الدبور من أراضي السلط وذلك في بلدية السلط الكبرى/لواء قسبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٨) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦ ووضع موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٤٦) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن (ب) ضمن القطعة رقم (١٢) حوض رقم (٢) المدورة من أراضي السليحي وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦ ووضع موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٤٦) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وتغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى صناعات خفيفة لكامل القطعة رقم (١٤) ضمن الحوض رقم (٥) البلد من أراضي ابونصير .

وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا .

مكتبة الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤٦/١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (٣٦) حوض رقم (٦) من اراضي صافوط .

وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٨ تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ الموافقة على تصديق المخطط التنظيمي لمشروع اسكان الهاشميه ضمن القطعة رقم (٧١١) حوض رقم (٣) من اراضي قرية الهاشميه (من مشاريع المكرمه الملكية الساميه)/لواء قصبة معان تصديقا مؤقتا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤٩) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي بارتداد امامي (٥) متر ضمن القطعة رقم (٧٢٧) حوض رقم (١) للبلد من اراضي السلطاني وفرض عوائد تنظيم بمقداره دينار واحد للمتر المربع المحول الى تجاري وذلك في بلدية السلطاني /لواء القطرانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٥٨) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٣٢٤) حوض رقم (١) من اراضي المسيطبه /لواء الجيزه .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٥٥) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦ الموافقة على مخطط تعديل شوارع واطراف تنظيم للقطع ذوات الارقام (١٠، ١٣، ٢٤٦) فقط ضمن الحوض رقم (٧) الجابرية من اراضي بلعما في بلدية بلعما الجديدة /لواء قصبة المفرق وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه للتنظيم للواء قصبة المفرق ومكاتب بلدية بلعما الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٦١) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ الموافقة على مخطط احداث طريق وعمل نهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (٩) ام الينابيع من اراضي عرجان وذلك في بلدية العيون/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٩ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٦٢/١) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعه (٢٠) متر ضمن القطع ذوات الارقام (٧٣، ٧٤) حوض رقم (٢٠) بصة الريحان من اراضي عين جنا وذلك في بلدية عجلون الكبرى/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ ووضع موضع التنفيذ .

مكتبة الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام ماده (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٦٤) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري للقطع ذوات الارقام (١١٦، ١٠٣) وجزء من القطعه رقم (١٠٤) حوض رقم (٣) حنيبا وذلك في بلدية مادبا الكبرى/لواء قصبة مادبا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٦٩) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ الموافقة على تصديق مخطط احداث طرق ضمن القطعة رقم (٩) حوض رقم (٢) سلطان الموجب من اراضي قرية اريحا /لواء القصر تصديقا مؤقت .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١١٩) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠ الموافقة على مخطط تعديل شارع سعه (١٢) متر واحداث طريق سعه (٦) متر ضمن الحوض رقم (١٨) من اراضي الربو وذلك في بلدية شيجان/لواء القصر وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس عمر المعالي

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/٩/٣٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٣٩/جزء ١/٢٠٠٥/تلاع العتي) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعي الارض رقم (٧٣٦، ٧٣٧) حوض (٨) الشميساتي من سكن (أ) الى تجاري محلي حسب الشكل ومن سكن (أ) الى ارتداد مكشوف ومن سكن (أ) الى ارتداد مسقوف مع استيفاء تعويض بواقع (٧٥) خمسة وسبعون دينار/م^٢ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم تستوفي قبل التصديق وحسب الاصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العتي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٠٥) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٦٥٧/٢٠٠٧/وادي السير) المتضمن : استحداث والغاء اجزاء من شوارع ضمن حوض (٢) الكرسي حيث يمكن لنوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجرينتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكتبة الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٣٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٢) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٢) التربة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الموقر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٩) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٧٨) المتضمن : إجراء تعديلات تنظيمية ضمن المرحلة الأولى (الحارات من ١-٨) والمرحلة الثانية ضمن الجزء الخامس والسادس ضمن إسكان أبو نصير (المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أبو نصير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٦٩) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/١٧) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٥٧٤) حوض (٥) سلوود من تجاري إلى سكن (ج) شريطة تقديم القرار وتعهد بعدم مطالبة أمارة عمان الكبرى بأية تعويضات نتيجة التعديل حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (سحاب) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٩٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٥٧٦) المتضمن : استحداث طريق ضمن قطعة الأرض رقم (١٧١) حوض (٢) الكرسي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٩٨) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٩٧) المتضمن : استحداث شارع أمام قطع الأراضي المبينة لرقمها ضمن حوض (٤) البلد حي (٢) الحارة الشمالية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٩٩) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٩٨) المتضمن : استحداث جزء من طريق ضمن قطعة الأرض رقم (٢١١) حوض (٧) الداهامية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٢٨٣) المتضمن : تحديد استعمال المعارض لقطع الأراضي المطلة على شارع صرح للشهيد فقط وضمن التعديل المصدق وإلغاء عوائد التنظيم المفروضة على القطع الخلفية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٢) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٣٦/٢٠٠٧/النصر) المتضمن : استحداث وإلغاء شارع ضمن قطعة الأرض رقم (٤) حوض (٣٨) الهواية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (النصر) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٣) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٣٦٢/٢٠٠٧/خريبة السوق) المتضمن : استحداث وإلغاء أجزاء من شوارع ضمن حوض (٨) صهابة شموط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٤) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٣٣/٢٠٠٧/الجيزة) المتضمن : استحداث طريق ضمن قطعتي الأرض رقم (١٢، ١٣) ضمن حوض (٤) زبابر الدريبي من أراضي لوزيلا وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجيزة) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٣/٢٠٠٧/سحاب) المتضمن : إلغاء جزء من شارع يمر بقطعة الأرض رقم (٦١) حوض (٨) موارس لكبار وكما هو موضح على المخطط في منطقة (سحاب) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٨) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٢٢/٢٠٠٨/زهرا) المتضمن : تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٠٥٨) حوض (٢٣) الملفوف الغربي من سكن (أ) إلى مكاتب بإحكام خاصة واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م^٢ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهرا) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٩) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٥/٢٠٠٧/ناعور) المتضمن : استحداث وإلغاء أجزاء من شارع أمام قطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٥٦) ضمن حوض (٧) البرموك وكما هو موضح على المخطط في منطقة (ناعور) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٥٢/٢٠٠٨/ماركا) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٢) المغيرات شريطة إفراز الشارع المقترح من قطعة الأرض رقم (١٣١٥) وبفع ثمن الضلعة الناتجة كأمانات قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكتبة
الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/١٧/٢٠٠٨/٢٠٠٨) المتضمن : استحداث شارع ضمن حوض (٩) مغريب حسبان وكما هو موضح على المخطط في منطقة (ناعور) ووضع موضح التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٣) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٨/٣٢٨/٢٠٠٨) لم قصير والمقابلين) المتضمن : اعطاء حكم خاص لقطعة الأرض رقم (٢١٠) حوض (٤) الرهوانية بحيث يصبح الارتداد الخلفي (٤) متر وتبقى باقي الأحكام كما هي مصدقة حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ام قصير والمقابلين) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٢) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٨/٣٩٦/٢٠٠٨) المتضمن : تخفيض الارتداد الجانبي لقطعة الأرض رقم (٣٠٠) حوض (٣) عين ام جوزة من جهة الطريق ليصبح الارتداد (٣) متر واستيفاء تعويض بواقع (١٠٠٠) ألف دينار استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم وحسب قرار اللجنة اللوائية/ابنية رقم (٢٣٥٠) تاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٣ يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٤) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٨/١٨١/٢٠٠٨) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١١٧٩) حوض (١١) وادي السلط من سكن (ب) الى مكاتب بالحكم سكن (ب) واستيفاء تعويض بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً/م^٢ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٨/١٨٨/٢٠٠٨) المتضمن : تحويل صفة استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (١٦) حوض (٥) صبحه من سكن (ب) الى تجاري محلي ضمن سكن (ب) واستيفاء تعويض بواقع (١٥) خمسة عشر ديناراً/م^٢ الواحد من مساحة الجزء المقترح استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (حسبان) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

محكمة
العدل
الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٦) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/١٨) المتضمن : إلغاء جزء من شارع ضمن قطعة الأرض رقم (١) حوض (٢) جدار الباد حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (سحاب) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٨) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٤٤) المتضمن : إعطاء أحكام خاصة (أحكام سكن ج) لقطع الأراضي المنظمة سكن (ب) والمبينة أرقامها ضمن حوض (٥) الجوية والنفثة ضمن اسكان سلطة المصادر الطبيعية واستيفاء تعويض بواقع (٥) خمسة دينار/م^٢ الواحد من مساحة القطع استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (مرج الحمام) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٣٥) المتضمن : إلغاء شارع وتحويل التجاري المحلي والارتدادات ضمن قطعة الأرض رقم (٢٠) حوض (٣٣) البصة إلى سكن ريفي شريطة إرفاق إقرار وتعهد بعدم مطالبة أمانة عمان الكبرى بأية تعويضات مالية أو مخوية نتيجة التعديل حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ناعور) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢٣) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/١٣) المتضمن : إلغاء جزء من شارع ضمن قطعة الأرض رقم (٢٢) حوض (٥) حنو عباس حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أحد) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢٢) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٦٢) المتضمن : رفع صفة الإلغاء عن طريق ضمن حوض (٥) الحنو حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الموقر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٦٣) المتضمن : تغيير صفة استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٢٧) حوض (٩) اليتيمة من مباني عامة ومدارس إلى سكن (أ) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الموقر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكاتب
الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٣٨) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٥١/مرج الحمام) المتضمن : إلغاء جزء من شارع وإلغاء خط تنظيم ضمن حوض (١) القصير حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (مرج الحمام) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٤٠) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٥٢/بدر الجديدة) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٣٢) حوض (٨) القبة من تجاري محلي ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة طالبين ورووف إلى سكن (ب) بأحكام خاصة طالبين ورووف شريطة تقديم القرار وتعهد من مالك القطعة بعدم مطالبة أمارة عمان بآية تعويضات مادية أو معنوية قد تنتج عن التعديل التنظيمي حسب الأصول وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر الجديدة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٥٢) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٥٠٦/تلاع العتي) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (١٣) الشمسي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العتي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣١/ناعور) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٦) الرقيب وكما هو موضح على المخطط في منطقة (ناعور) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٥٧) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٣٦/ناعور) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٦) الرقيب حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ناعور) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٥٨) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/١٤/أحد) المتضمن : استحداث شوارع ضمن حوض (٥) تلعة هليل الشرقي وحوض (٤) الجرون السمات حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أحد) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٥٩) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٨/٣٦٨/خريبة السوق) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٤) المستندات ولم زعوره حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خريبة السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكتبة
الأصل

إعلان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (25) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (79) لعام 1966م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البترا قد قررت بقرارها رقم (5/9) تاريخ 13/2/2008م الموافقة على تعديل منحني شارع مفرز والمحاذي للقطعة رقم 1217 حوض 25/الطبية حسب المخطط التعديلي رقم 38/25 تاريخ 13/11/2007م وذلك في بلدة الطبية / لواء البترا ووضع موضع التنفيذ .

م. عبد الله أبو عليم

رئيس اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البترا

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم / متصرف لواء قصبة السلط
السيد عادل محمود الروسان

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة السلط وبناءً على قرار اللجنة المحلية لبلدية (العارة الجديدة) رقم (٢٢٨/٢٠٠٧) لسنة ٢٠٠٧. قررت الموافقة على إعلان إيداع مخطط تعديل الطريق التنظيمي ذي السعة (٦م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٤٢/٢٤١) حوض رقم (٦) مرج خليفة من أراضي علي قون ليكون على حد القطعة رقم (٢٤٢) من نفس الحوض لغايات توحيد القطعتين وتجنباً لترك فضلات كون الطريق غير مفتوح على الواقع. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب سكرتير اللجنة المحلية لبلدية (العارة الجديدة) وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم (رئيس اللجنة المحلية) خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناءً على قرار اللجنة المحلية لبلدية (السلط الكبرى) منطقة عيرا) رقم (١/ع/٢٠٠٧) لسنة ٢٠٠٧. قررت الموافقة على إعلان إيداع مخطط استحداث شوارع تنظيمية بسعة (١٢م) تمر بالقطع ذوات الأرقام (٥، ٣، ١، ٢، ١٠، ٩، ١٢، ١٩، ٢٠، ١٧١، ١٧٠، ٤٢٥، ١٨، ٣٧٩، ٢١٤) واستحداث شوارع تنظيمية بسعة (١٠م) تمر بالقطع ذوات الأرقام (١٦، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ١٢١، ١٤، ١٧٤) وتحويل القطع ذوات الأرقام (٣، ٢، ١٦) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢١٤، ٣٧٩، ١٧، ١٤، ١٢، ١١، ١٠، ٥) من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) وتحويل القطعة رقم (١٧٠) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٠، ١٩، ٣٧٩، ٢١٤، ١٨) من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (أ) وتحويل القطع ذوات الأرقام (٢٢٣، ٢٢١، ٢٢٥، ١٣، ٩، ١٢١) وتحويل أجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٢٣، ٣١٢، ٢١٦، ٢١٥، ١٨، ١٧١، ٢٠، ١٩، ١٢، ١١، ١٠، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ٢٦، ٢٧) من زراعي خارج التنظيم إلى سكن ريفي وإلغاء الأجزاء التنظيمية (مدور) الواقعة ضمن القطعة رقم (٩) والتي جميعها من حوض رقم (٥) الحداده وشعنا وذلك لربط شبكة الطرق التنظيمية ببعضها وكونها مأهولة بالسكان ولغايات الإفرار المستقبلية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية (السلط الكبرى) منطقة عيرا) وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم (رئيس اللجنة المحلية) خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكنا من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة السلط وبناءً على قرار اللجنة المحلية لبلدية (العارضة الجديدة) رقم (٢٠٠٧/١٨) لسنة ٢٠٠٧، قررت الموافقة على إعلان إيداع مخطط تعديل الطريق التنظيمي ذي السعة (٦م) المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٥٦/٩٤/٩٣) حوض رقم (٩) أم خروبه من أراضي منطقة بيوضه، للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب سكرتير اللجنة المحلية لبلدية (العارضة الجديدة) وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم (رئيس اللجنة المحلية) خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناءً على قرار اللجنة المحلية لبلدية (السلط الكبرى) رقم (٢٠٠٧/٢٨٦) لسنة ٢٠٠٧، قررت الموافقة على إعلان إيداع مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي ذي السعة (١٠م) وذلك بإلغاء الأجزاء التنظيمية المارة من القطع ذوات الأرقام (١٨٦٥، ٣٣٨) واعتماد الأجزاء التنظيمية من القطع ذوات الأرقام (١٨٦، ٣٣٦) من الحوض رقم (٦٧) البلد، وإلغاء الأجزاء التنظيمية المارة من القطعة رقم (١١٩٥) كونه يوجد بناء قائم ومرخص من الحوض رقم (٦٧) البلد واعتماد الأجزاء المارة أمام القطعتين (٢٠٠٩، ١١٢٧) تنظيمياً وذلك لإلغاء الفضلات المترتبة أمام القطعتين وإبقاء الشارع ذي السعة (١٠م) وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية (السلط الكبرى) وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم (رئيس اللجنة المحلية) خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة المفرق
الدكتور زيد زريقات

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة المفرق قد قررت بقرارها رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لبلدية رحاب الجديدة رقم (١/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٠ والمتضمن: الموافقة على اعتماد شارع الفرازي سعة (٦م) كشارع خدمات والمار بالقطع ذوات الأرقام (٦٤، ٦٧، ٦٥٦٨، ٦٦) حوض (١٧) الغمقة من أراضي رحاب الجديدة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور لدى مكتب اللجنة المحلية في مبنى بلدية رحاب وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض وذلك خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة المفرق قد قررت بقرارها رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٨/٣/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لبلدية المفرق الكبرى رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٣ والمتضمن: إلغاء طريق تنظيمي سعة (٦م) المقطع من القطعة رقم (٢١٨) حوض (١) العلم ضمن منطقة لفرقة الجب وحسب المخطط المرفق. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور لدى مكتب اللجنة المحلية في مبنى بلدية المفرق الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض وذلك خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة المفرق قد قررت بقرارها رقم (٩٤) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لبلدية المفرق الكبرى رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/٩ والمتضمن إلغاء طريق تنظيمي سعة (٤م) المقطع من القطعة رقم (٥٠٥) حوض (١) المفرق الشرقي - ضمن منطقة المفرق وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور لدى مكتب اللجنة المحلية في مبنى بلدية المفرق الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض وذلك خلال مدة الاعتراض.

فكرنا من الأصل

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش
محافظ جرش السيد علي العزام

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٥) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥، الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما رقم (٢١) بند (٧) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٩ والمتضمن الاستدعاء المقدم من السيد علي عيسى مصطفى فريجات ومجاوريه بخصوص طلبهم إلغاء الطريق البالغ سته (٦م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٤) من حوض رقم (٣) أبو عماره من أراضي الجزاه كون الطريق المذكور حاد جداً وصعب الانحدار وتوجد مقاطع صخرية ضمن ستهه ويوجد أبنية ضمن الطريق المذكور تكبد البلدية التعويضات الباهظة ولا تستطيع البلدية فتحه ويوجد به فضلات في القطعتين المذكورتين (٣٣، ٣٤) حوض رقم (٣) أبو عماره. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٢٦) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧، وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لبلدية النسيم منطقة كفرخل رقم (٢٧/١) تاريخ ٢٠٠٧/١١/٧ والمتضمن ترسيم طريق بسعة (٦م) بالقطعة رقم (٤٢) حوض رقم (١٤) من أراضي كفرخل وذلك لخدمة المساكن الواقعة على هذه القطعة وحسب الترسيم المعد من قبل التنظيم في البلدية، فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على قرار اللجنة المحلية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٩) بند (١) برما تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما رقم (٣٦) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٣ والمتضمن إعادة دراسة لإضافة تنظيم للقطع ذوات الأرقام (١٣٢، ٥٤، ١٥٩، ٥٨) من حوض رقم (٤) معناه وادي وإضافة التنظيم واعتماد نوع التنظيم سكن ريفي واقتراح ترسيم شوارع تنظيمية لغاية الخدمات في القطع ذوات الأرقام (١٦٠، ١٧٤، ١٨٣، ٤٥، ١٧٢) من حوض رقم (٤) معناه وادي وذلك حسب المخطط المعد من قبل البلدية. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مادبا الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٤٧) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٥، الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى منطقة جرينه والمتضمن الموافقة على استحداث شارع سعة (٨م) مناصفة ماراً ما بين القطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢٥) حوض رقم (١) حنو الكفير. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مادبا الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨، الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى منطقة جرينه والوسيه والمتضمن الموافقة على تطبيق أحكام سكن (د) على القطعة رقم (٥٥) من حوض رقم (٣) الوسيه وإبقاء صفة التنظيم سكن (أ) على القطعة المذكورة وذلك لإقامة مسجد عليها. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٧، الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لبلدية مادبا الكبرى منطقة الفيصلية الموافقة على اعتماد طريق إفرازي سعة (٦م) والمار ضمن القطعتين (٢١٨، ٨٧) من حوض (٣) الكفير الشرقي واستحداث طريق سعة (٦م) على امتداده وكامل سته من أراضي المستدعي لخدمة منزله القائمة على القطعة رقم (٨٤) من نفس الحوض. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس هيثم النحلة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية مادبا الكبرى

محكمة من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٤٧/١) بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٥ الموافقة على إيداع تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٦م) المار بالقطعة رقم (٣٥) حوض رقم (١) أم الحور من أراضي حبراص ليصبح مناصفة بين القطعتين ذوات الأرقام (٣٤، ٣٥) من نفس الحوض مع توسعة الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطعة رقم (٣٥) ليصبح سعة (١٦م) وذلك لتحقيق الضرر والتجزئة الواقعة على القطعة رقم (٣٥) بسبب الشوارع المارة بها وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الكفارات / منطقة حبراص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية الكفارات / منطقة حرثا خلال الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

فالح الرحيمي

متصرف لواء بني كنانة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة سول رقم (٢٠٠٦/١١/٢١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٩ والمتضمن إلغاء الطريق مختلف الاتساع المار ما بين القطع ذوات الأرقام (٧٤٧-٧١٥-٧٤٦-٧٠٩) حوض رقم (١١) البلد من أراضي منطقة سول وذلك بسبب أن القطع (٧٤٧-٧١٥) تعود لنفس المالك وأن القطعة رقم (٧٤٦) تفتقر طريق يمكن إعادة الاستفادة منها بعد الدمج مع الطريق المراد إلغاؤه. وبعد المداولة قررت اللجنة بقرارها رقم (٢٠٣/٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المزار خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس نايف الليمون

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مؤتة والمزار

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا وبعد أن اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة رقم (٣/٥٠) لسنة ٢٠٠٨ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط إدخال القطع ذوات الأرقام (٣٢، ٣٥) حوض رقم (٤) المكمان الشمالي من أراضي السليحي إلى حدود التنظيم واعطائها صفة سكن (ج) واعتماد الشارع الإفرازي بعرض (٦م) تنظيمياً المار بالقطع أعلاه وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

صالح الشوشان / متصرف لواء عين الباشا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا وبعد أن اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة رقم (٣/١٣) لسنة ٢٠٠٨ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط استحداث شارع تنظيمي بعرض (٦م) ضمن القطعة رقم (٢٥) حوض رقم (٤) الهريج من أراضي أبو نصير وذلك لخدمة القطعة المذكورة وبناءً على طلب مالكي القطعة وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

صالح الشوشان

متصرف لواء عين الباشا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

مكتبة الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية دير الكهف الجديدة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء البادية الشمالية قررت بقرارها رقم (٢/٤١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية دير الكهف الجديدة رقم (٦) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٩ والمتضمن الموافقة على:-

١. إدخال أجزاء من القطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٠) حوض (٣٨) من أراضي قاسم إلى التنظيم سكن (ب).
٢. إدخال جزء من القطعة رقم (٧٠٥) حوض (٣٤) من أراضي قاسم إلى التنظيم سكن (ب).
٣. إدخال كامل القطع ذوات الأرقام (٧٠٥، ٧٠٦، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢) حوض (٣٨) من أراضي قاسم إلى التنظيم سكن (ب) حسب المجاور.
٤. إدخال كامل القطع ذوات الأرقام (٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩) حوض (٣٤) الجيجا الشرقي من أراضي قاسم إلى التنظيم سكن (ب) حسب المجاور.
٥. إضافة أجزاء من القطع ذوات الأرقام (٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٠) حوض (٣٨) المكيمن الشمالي من أراضي قاسم إلى التنظيم سكن ريفي وإضافة كامل القطعة رقم (٧٠٨) حوض (٣٨) المكيمن الشمالي من أراضي قاسم إلى التنظيم سكن ريفي.
٦. اعتماد جميع الشوارع والطرق الزراعية تنظيمياً.

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء البادية الشمالية الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى البلدية خلال أوقات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

إبراهيم البطوش

متصرف لواء البادية الشمالية

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء القطرانة قد قررت بقرارها رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٨/١/٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية السلطاني رقم (٦١) تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦ بخصوص تحويل صفة الاستعمال لقطعة الأرض رقم (٧٠٦) حوض رقم (١) البلد من أراضي السلطاني من مبالي عامة إلى محطة محروقات حيث تم موافقة مجلس التنظيم الأعلى سابقاً على هذا القرار بموجب قراره رقم (١٨٧٥) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٤ ولكن ورد سهواً ضمن المخطط التحديثي تحويلها إلى مباني عامة بدلاً من محطة محروقات. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية السلطاني مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المتصرف سامي الهبارنة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء القطرانة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م بأن اللجنة اللوائية وبناءً على قرار اللجنة المحلية لبلدية (الفحيص) رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٨م. قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه والمتضمن الموافقة على منح القطعة رقم (٨٥) حوض (٥) أم الأخرق من أراضي الفحيص أحكام خاصة (بأحكام سكن (أ) لغايات الإلراز والترخيص. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية (الفحيص) وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

فلاح علي السويلمين

متصرف ماحص والفحيص

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

مكتبة الأصل

إعلان

صادر عن البنك المركزي الأردني

يرجى من مالكي الإصدار الثالث والعشرون من سندات التنمية الأردنية المذكورين أدناه أو ورثتهم الشرعيين أو من ينوب عنهم قانوناً، مراجعة البنك المركزي الأردني / دائرة السوق المفتوحة والدين العام خلال ساعات الدوام الرسمي لاستلام قيمتها و/أو قيمة فوائدها مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية اللازمة.

وفي حالة تخلفهم عن ذلك فإن الأموال التي لم يقوموا باستلامها منذ (١٥) خمسة عشر سنة ستؤول إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٧ بموجب قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥.

القيمة		اسم المالك
دينار	فلس	
87	500	لمكي نقرلا زوجة لاصيف ابراهيم حداد
18	250	عاده محمد جميل الحديدي

البنك المركزي الأردني

المواصفات القياسية

إعلان

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠٨/٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كتقواعد فنية أردنية واعتبارها سارية المفعول بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

رقم	اسم الشـرع
٢٠٠٨/ ٥٠٤	١- اللحوم ومنتجاتها - شوربات ومرق اللحم " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٧ وتحل محلها "
٢٠٠٨/٢٨٦	٢- الوقاية الشخصية للميون - الاشتراطات

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة.

المدير العام

الدكتور ياسين مهيب الخياط

مكتبة من الأصل

إعلان

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠٨/٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

رقم	اسم المشروع
١-٢٠٠٨/٩٥٩	الوقاية الشخصية للمعتمدين - التعاريف
٢-٢٠٠٨/١٠٢٩	أنظمة إدارة الجودة - إرشادات لخطط الجودة
٣-٢٠٠٨/١-١٨٩	أنظمة الأنابيب اللدائنية - الأنابيب وقطع التركيب من متعدد الإثيلين لنقل المياه، الجزء ١ : عام " ليكون هذا الجزء بالإضافة إلى الجزء الثاني بديلين لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠٣ ويحلان محلها "

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة.

المدير العام

الدكتور ياسين مهيب الخياط

الإعلانات

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيدة هالة بسيسو لطوف

- يعلن أنه في اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط من عام ألفين وثمانية ميلادية تم تسجيل جمعية حرائر الأردن الخيرية/محافظة العاصمة تحت رقم (١٦٩٨) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١م استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
* * * * *
- يعلن بأنه تم إغلاق حضانة لرمين/السلط والمسجلة تحت رقم (٢٠٢٤) في اليوم التاسع والعشرين من شهر أيلول لعام ٢٠٠٣م وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٥م.
* * * * *
- يعلن بأنه تم تسجيل حضانة الدلال/السلط والمسجلة تحت رقم (٢١٦٤) في اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط لعام ٢٠٠٨م وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٥م.
* * * * *
- يعلن بأنه تم تسجيل حضانة ولاء وعلاء/مادبا والمسجلة تحت رقم (٢١٦٥) في اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط لعام ٢٠٠٨م وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٥م.
* * * * *

مكاتب الأصل

إعلانات

صادرة عن وزير الثقافة السيدة نانسي ياكير

- يعلن للعموم أن جمعية اليرموك للثقافة والفنون في بلدة الطره لواء الرمثا/محافظة اربد قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (٢٠٢ج) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط لعام ٢٠٠٨.
- * * * * *
- يعلن للعموم أن منتدى عائشة الباعونية الثقافي في بلدة باعون/محافظة عجلون قد سجل لدى وزارة الثقافة تحت رقم (٢٦٢م) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم السابع والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٨.
- * * * * *
- يعلن للعموم أن جمعية اتحاد الفنانين الأردنيين في مدينة عمان/محافظة العاصمة قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (٢٠٣ج) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم العشرين من شهر شباط لعام ٢٠٠٨.
- * * * * *

إعلان

- يعلن أن نادي حاتم الرياضي/محافظة اربد قد سجل تحت رقم (٦٠٥) بموجب الفقرة (ج) من المادة (٥) من نظام ترخيص وتسجيل الأندية والهيئات الشبابية رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٥ في اليوم الخامس والعشرون من شهر شباط لعام ٢٠٠٨.

رئيس المجلس الأعلى للشباب

الدكتور عاطف عضيات

* * * * *

إعلان إلى مساهمي

شركة كهرباء محافظة اربد المساهمة العامة المحدودة

نرجو اذاره شركه كهرباء محافظه اربد المساهمة العامة المحدودة أن تذكر مساهميتها المذكورين أنهاء أو وريثتهم الشرعيين أو من ينوب عنهم قانونيا ضرورة مراجعة مكاتب الشركة / قسم المساهمين الكائن في اربد شارع بغداد شرق دوار البريد خلال ساعات الدوام الرسمي لاستلام أمانات أرباح أسهمهم والتي مضى عليها أكثر من خمسة عشر عاما دون أن يطالبوا بها وفي حال تخلفكم عن ذلك فإن الشركة تنذركم بأن أموالكم المبينة أنهاء من الأسهم والأرباح ستؤول ملكيتها نهائيا إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية استنادا لإحكام قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم رقم (35) لسنة 1985 ويسقط حق المطالبة بها الا عن طريق المحاكم المختصة بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

شركة كهرباء محافظة اربد

المساهمة العامة المحدودة

مكتبة الأصل

رقم المساهم	اسم المساهم	عدد الأسهم المتكافئة	إجمالي الأرباح المتكافئة
4	يحيى محمد أبو سالم	68	86.695
196	أحمد النهار الروميان	26	27.990
242	أحمد مطلق الحيدان بن هادي	13	14.395
252	أحمد محمد محمد الشريفة	133	134.110
285	بدر محمد العابد	66	70.685
286	إبراهيم بدر محمد العابد	86	70.695
353	موسى العوض العبيدي	86	79.195
402	عبد العزيز الحمصي	133	162.110
403	نذير علي الأخرس	57	66.714
407	ماين علي الأخرس	57	66.714
408	عبد المجيد مصطفى الخليلي	133	202.110
451	داود جبران طويل	0	176.025
495	حمزة الطي أبو داسر	66	66.695
536	عبد المطلب صرقات	0	33.775
592	شفيخه الحامد خريس	26	30.390
635	خالد أسالحي حسين العمري	133	142.110
643	ملاح حسن خرايبه	106	119.800
646	زلفه أحمد خرايبه	100	106.763
649	أحمد محمد سليمان القرعاني	68	77.195
797	أسند يحيى	0	40.275
905	فريد توفيق الطاهر	13	13.995
906	زكريا توفيق الطاهر	26	27.990
914	أمنه حسن الخالد خرايبه	66	70.695
928	عمر مطر	0	88.650
965	سمير أحمد الجمل	200	201.625
984	حمزة أسالحي الحمدان	133	134.110
1048	علي نبيل أحمد	66	85.195
1069	فاطمة عبدالله الجردة	68	72.685
1085	حسن بستانوي	0	129.000
1157	أحمد عوض أحمد شومريه	86	68.695
1174	سروى أسند حداد	66	76.695
1190	حسين محمود خرايبه	133	134.110
1206	علي محمد العمري	68	70.695
1238	رويح الحاج فخرى أبو جعفر	133	142.110
1278	يوسف ربيع الحارثي	13	16.995
1280	نعوم أسماويل شوقه	66	74.695
1291	بدر راشد العابد	33	38.348
1292	محمد نضال رشيد العابد	33	38.348
1293	محمد وسيمه الخطيب	133	163.110
1294	تركي جوي سليمان يوب	133	154.110
1303	حسن محمد الهادي	46	48.543
1376	منى محمود رسلان الكبيش	6	7.538
1377	سمير محمود رسلان الكبيش	6	7.538
1378	ديانا محمود رسلان الكبيش	6	7.538
1379	سمير محمد أبو هادي الخباري	0	0.744

رقم المساهم	اسم المساهم	عدد الأسهم المتكافئة	إجمالي الأرباح المتكافئة
1391	عوني عبدالقادر الجدي	2	2.687
1395	محمود رشيد زيد فكيكاني	33	37.848
1547	مستلم دؤود حداد	133	149.110
1584	عبد الحى فتح الله سلوم	66	62.695
1611	يوسف سليمان الجريس	66	80.695
1628	محمد علي محمود الصمادي	8	10.965
1647	فهد أليس أبو شديف	66	80.695
1683	محمد جميل الحديدي	68	80.695
1683	لهبيه شكر أبو رصاع	28	30.390
1709	محمد منصور محمود مويديان	53	63.600
1736	محمد رحيل محمد حاتم	0	68.775
1739	حمد الجبر لكاد	133	134.110
1766	عبد المصطفى مراد	66	76.695
1784	لطفي جميل أبو رصاع	28	27.790
1812	حسن علي محي الدين الكردي	33	38.348
1855	وديع بولس المشايي	66	78.695
1877	عبد الرحمن واطفي ومحمد درويش وصبر أبو صا	83	107.105
1919	عايد عبد صويص	68	76.695
1923	محمد بديع عبد الله	26	38.190
1924	حسن خليل حمادة أبو حمدان	40	51.105
1925	أما ثياب سليم أبو حمدان	13	17.045
1938	صبره الشنعة فسمان بن هادي	68	66.695
2051	ملاي حسن علي خرايبه	80	85.410
2086	خالد عزت قديمي	26	30.390
2097	مرعي خليل مرعي	66	88.695
2142	أبلي حسن قتل يرودي	66	86.695
2159	حسين مرعي حيدر	0	22.138
2176	الملك جمال الخياط	0	16.870
2298	محمد عبد الجليل خضير	28	27.990
2336	موسى عطفه جوي العمري	60	60.458
2339	عبد الله أبو هادي تركجي	26	26.390
2349	مسعود يحيى الفلمدي	33	38.348
2412	محمد حسين محمد ملكاوي	100	106.763
2420	صباح سيف المصالح الخزول	13	16.095
2423	سيف حسين المصالح الخزول	66	88.695
2434	عبد الكريم صالح أحمد الجبالي	26	29.290
2438	سليمان الفلاح علي الزويد	40	58.805
2449	عبد الكريم حامد صلاح	133	162.110
2453	ورلة عبدالرحيم غريب بكري	66	87.198
2474	صنحي مسعود أبو عباس	33	38.348
2475	وسام وضان وحلان وذيب	33	38.348
2482	طايه رضا الخماش	28	28.790
2493	صنحيه مصطفى الموصلي	0	11.303
2500	أبراهيم بخت حداد	68	76.695
2510	موسى أحمد جميل مهيار	33	38.348
2542	طبي سليمان الجعري	66	80.445
2589	كثيرا خليل كراشه	0	13.303

مكتبة من الأصل

رقم المسام	اسم المتسام	عدد الأسهم المتكافئة	إجمالي الأرباح المتكافئة
2744	مركا خورش مولد	40	40.305
2754	علي أمين أبو حجلة	40	49.905
2756	بهيبة صبر أبو حجلة	53	66.300
2780	جاسر سلامة عاشر	133	161.110
2882	حسين رزق حسين أمير	66	66.695
2869	عبدالحليم محمود محمد موسى	66	76.695
2878	سليم محمود سالم	66	66.695
2882	ثروت عثمان حسن	66	71.195
2907	محمد حسين رمضان	0	19.888
2933	المريده الحاج إبراهيم البني	66	76.695
2954	موسى عطا عريقات	0	44.275
2972	أزيه اسماعيل تميمه	33	58.348
2993	حيدر إبراهيم السيد	40	42.406
2999	جميل إبراهيم العبد	40	42.406
3012	محمود محمد عيسى دونه	0	76.650
3025	عبدالكريم رفيق تراقي	266	316.220
3049	عصام البنيامين	1333	1423.260
3068	عبدالعزیز خليل محمد صالح	26	29.690
3129	علي سالم صالح	33	38.348
3185	خديجة الحاج إبراهيم البني	33	38.348
3203	سامي أحمد زحور	0	8.835
3204	عدي أحمد زحور	0	8.835
3209	فاطمة إبراهيم زحور	13	16.695
3212	خالد سليمان حسن	66	80.195
3224	وداد محمد محمد الحجازي	133	161.110
3235	نزيال حسين علي بيان	0	28.240
3241	سليم حده بانقجي	6	7.588
3250	عصية محمد الحسين الروسان	80	96.810
3254	عبد الرحمن محمد بانقجي	33	47.348
3255	محمد البانقجي	133	182.110
3259	عبد الفتاح محمد حلاه	33	39.348
3261	عبد الرزاق خدام الجامع	66	88.695
3269	شهير محمد بانقجي	13	17.595
3330	نايل زيد الحوان	40	40.305
3333	حسني إبراهيم أبو شقرا	266	284.220
3356	أحمد عبد السلام كمال	33	38.348
3370	رمضان القنوا	333	373.135
3419	مصطفى محروس بوسير	266	324.220
3432	مجددي جمال الخياط	0	6.735
3481	فاطمة أحمد زوجة محمد البانقجي	133	162.110
3486	محمود ولمان أولاد أحمد عبد الله أبو ليل	36	36.858
3498	عقشه حسن محمد	66	85.195
3508	محمد أنور كمال	33	42.223
3517	عبد الله محمد عثمان	106	138.200
3531	توفيق عبد القادر الطايبي	66	85.195
3544	أحياه صالح إبراهيم	80	80.610
3550	مفراح ملضي مقريش	0	20.270

رقم المسام	اسم المتسام	عدد الأسهم المتكافئة	إجمالي الأرباح المتكافئة
3578	صبيح عبد الله أحمد	66	76.695
3580	خديبة المرشد الرشيد	66	68.695
3595	حمزة حمزة طرابي	13	16.695
3667	أحمد عبد الله أبو ليل	22	22.380
3678	سعيد الحسن أبو اسمه	133	134.110
3712	محمد إبراهيم مصطفى عيده	26	31.590
3724	أحمد ملاح لوراهيد	133	183.110
3762	شكري رضوان حداد	133	134.110
3807	رجب محمود جازية	13	16.695
3813	عزده محمد حسن داود	13	16.695
3817	لميا حسن عبد القتي	28	30.390
3837	لمريت عبد القوي رشيد	66	76.695
3853	محمدي علي أحمد المصري	66	80.695
3855	حسين سليمان المزلم	40	82.855
3864	سمير جورج سمير بوتي	66	80.695
3886	لمعت رضوان أبو طالب	40	46.305
3903	محمد علي رباح	40	42.705
3918	إبراهيم عثمان	33	42.698
3921	ميثا السودي الرومان	40	51.405
3953	ناصر يوسف ناصر	0	95.680
3984	سليم جبال صيد	33	38.348
3985	حسن علي جديع	33	38.348
3995	أخلة مكاي حنا زبون	66	81.195
4008	عبد الحليم محمد القافوري	0	44.275
4019	أحمد محمد نور	66	66.695
4020	لطيفة خليل طنبوس	33	38.348
4068	جميلة حواد بخيت الزخبي	30	35.021
4102	منايب الحاج سمارة	133	184.110
4117	سليم مصطفى الصمادي	26	37.280
4177	رجب بيوض القميمي	166	187.458
4228	عوض سلمان الرشيد	200	213.625
4276	جلك جورج خياط	106	135.800
4482	محمود درويش حسين	13	13.995
4487	توفيق الخليل لوزق	48	56.150
4553	ربوحة ليمان يوسف بيسير	0	79.650
4571	حامد حواد مطرود	33	38.348
4675	لجده محمد قطريه	40	48.405
4716	ربوحة رشيد المملوك	8	8.446
4717	ملوكة رشيد مملوك	8	12.716
4728	زياد صر زبون	0	35.173
4828	عبد الله مصطفى الرومان	60	70.368
4830	صالح محمد كذاب الرومان	20	23.903
4833	سمير مصطفى أبو دهمس	13	20.195
4873	ولاء حسين علي بيان	13	14.995
4882	أزاد حسين علي بيان	26	29.990
4884	سعودي علي مسعود العلمي	28	28.587
4885	ميسر شمس الدين طاهر الدين	14	18.362
4889	بليته علي سعودي العلمي	14	14.299

مكتبة الأصل

رقم المساهم	اسم المساهم	عدد الأسهم المتقدمة	إجمالي الأرباح المتقدمة
4891	صدام علي أبو حجلة	47	54.126
4892	حسن علي أبو حجلة	50	57.413
4893	جواد علي أبو حجلة	50	57.413
4978	نوفل لافي سليمان	4	5.134
4982	محمدة نور حمد محمد السليمان	3	3.851
4983	رفعة حمد محمد سليمان	3	3.851
4984	فاطمة حمد محمد السليمان	3	3.851
4985	الفرية حمد محمد السليمان	3	3.851
4986	جواهر حمد محمد السليمان	3	3.851
5009	خولة محمد نواف الحسن	13	14.995
5013	احمد محمد نواف الحسن	26	29.990
5014	برقة عبدالرحمن موسى مصطفى	33	45.098
1589	جميل عيسى فريج	0	13.000
2657	احمد سلامة الجبر	7	7.341
2375	مي ليمان حداد	0	7.600
3201	زاهر حسين زهرور	0	4.253
4080	حمد السلام الانصاري	0	13.300
3569	لطمة بنت خيرو سكرية	0	3.900
4874	رجاء حسين علي بدين	0	5.635
4251	شاهر محمد طاهر لاديري	0	39.000
	المجموع	12176	15369.781

المطالبات

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء اسم كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		أسماء المكلفين التابعين لمديرية أربد
	للس	دينار	
٢٠٠٥-٢٠٠٤+٢٠٠٢	١٢٢٩		حافظ محمود حافظ صوالحة
-٢٠٠٢+٢٠٠٠+١٩٩٧	٨١٤		سليمان سالم عطيه ابو حسين
٢٠٠٣	٨٠٨		سناء شريف صادق خلف
٢٠٠٠-١٩٩٦	٨٢٩		شركة سالم يوسف خريس وشركاه
٢٠٠٥-٢٠٠١	٩١٣		عبدالهادي محمد عبدالهادي حسان
٢٠٠٣-١٩٨٣	٦٥٥		عبد محمد بدوي ضابطيه
٢٠٠٦-٢٠٠١	١٣٠٩		عدنان نواف محمد الحوري
٢٠٠٢-١٩٩٦	٨٧٩		عماد معتصم خليل حويش
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٨٨٢		فتحيه حسن محمد السومي
٢٠٠٥	٧٦٨		فندي منصور احمد قويدر
١٩٩٨-١٩٩٧	٨٣٨		فؤاد عبداللطيف سليم البندقي
٢٠٠٥	٨٠٦		فادي مازن الياس عيسوه
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٧١٦		فريد ضيف الله مفلح السيد احمد

مكتبة
من الأصل

١٩٩٦-١٩٩٥	٦١٣	قاسم محمد محمود عبيدات
٢٠٠٦-١٩٩٦	٨٧٤	قاسم محمد رشاش خميس
٢٠٠٣-١٩٩٢	٧٩٢	محمد تركي مبارك الروسان
٢٠٠٣-١٩٩٤	٧٩٣	محمد علي عبد تقالي
٢٠٠٣-٢٠٠١	٧٧٤	محمود صبحي احمد اللداوي
٢٠٠١-١٩٩٨	٧٦٢	وائل ماجد كريم الدردور
٢٠٠٤-١٩٩٩	٦٩١	هاشم يوسف العلي كتعان
١٩٩٥-١٩٨١	٦٤١	احمد محمود احمد الصقدي
٢٠٠٢-٢٠٠٠	٥٤٢	اسماعيل محمد اسعد لواحه
٢٠٠٤-١٩٩٧	٨١٢	احمد عبدالرحمن فالح القادري
٢٠٠١-١٩٩٠	٥٨٨	اسيا تركي مبارك الروسان
١٩٩٦-١٩٩٥	٥٥٣	تغريد سامح عيسى مرشد
٢٠٠٠	٨٩٨	جمال رياض فريد حداد
٢٠٠٥	٥٦١	جمعه ارشيد عبدالله الجمال

٢٠٠٣-٢٠٠٠	٥٣٠	حسين محمود عوض جيت
٢٠٠٠-١٩٩٥	٥٠٦	خالد عيسى عبدالرحمن فريجات
٢٠٠١-١٩٩٠	٥٠٥	عاليه تركي مبارك الروسان
١٩٩٥-١٩٨٨	٢١٨٣	عصام محمد ظاهر سليمان
٢٠٠٠-١٩٩٩	٥٨٧	علي محمد مطلق المنسي
٢٠٠٤-٢٠٠١	٨٩١	عمر علي سعيد مناصره
١٩٨٤	٧٠٠	عبداللطيف سليم عبداللطيف البندقجي
٢٠٠١-١٩٩٠	٥٨٤	شادية تركي مبارك الروسان
٢٠٠١	٦٠٦	شرف الدين ايوب عبدالله الايوب
٢٠٠١-١٩٩١	٥٠٦	لطيفه عبدالله احمد الزعبي
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٧٤٩	كفاء ابراهيم مفلح الزعبي
٢٠٠٥	٥٣٠	محمد مصطفى حسين غبن
٢٠٠٠-١٩٩٦	٨٥٩	محمود خليل محمد الجدع
٢٠٠٣-١٩٩٨	٥٥٠	معتز عبدالرحمن محمدحمدي اكرام
٢٠٠٥-٢٠٠٢	٧٧٩	مزين احمد محمد مهدي
٢٠٠١	٤٦٧	محمود احمد حمدان ملالعه
٢٠٠١-٢٠٠٠	٥٢٢	محمدحسان صبحي حسن الفاوم
٢٠٠٣-١٩٩٠	٥٥٩	محمدامين تركي مبارك الروسان
١٩٩٨	٦٩٩	محمود علي عقيل الجعار
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٥٢٨	محمد عطيه سلمان الحمانيه
٢٠٠٤-١٩٩٨	٥١٩	هزاع احمد قاسم العرجاني
٢٠٠٢-٢٠٠١	٣٦٩٨	ياسر ماجد موسى سمريين
٢٠٠٣	٥٤٨	يوسف حسين محمود القرم

مكتبة
الأصل

إعلان

للمدينين والكفلاء صادر عن لجنة تصفية بنك البتراء

عملاً بالصلاحيات المعطاه للجنة تصفية بنك البتراء بموجب قرار معالي محافظ البنك المركزي الأردني بصفته ممثلاً للمصفي - البنك المركزي الأردني - رقم 90/254 تاريخ 1990/7/19 واستناداً الى المادة رقم 20 من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم 90/4 تاريخ 1990/7/15 والمعدل بموجب قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم 90/7 تاريخ 1990/9/20. فعلى جميع المدينين المترتبة بذمتهم اية التزامات لصالح بنك البتراء والمبينة اسمائهم ادناه - كفلانهم مراجعة بنك البتراء - تحت التصفية دائره الاعتراضات والتسويات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في موقعه الكائن في جبل عمان الدوار الثاني - شارع ابو تمام - دخلة ازهار الاردن - لتسديد هذه الالتزامات وبخلاف ذلك فان أي مدين أو كفيل لا يراجع البنك خلال مهلة الثلاثين يوماً والمحدده بقرار لجنة الامن الاقتصادي المشار اليه اعلاه ، فإنه يفقد حقه نهائياً في الاعتراض ويعتبر الدين المطلوب منه ديناً صحيحاً ويعتبر بمثابة قرار قضائي قطعي غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ، وذلك عملاً بأحكام الفقرة ج من المادة رقم 12 من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم 90/4 المشار اليه اعلاه.

لجنة تصفية بنك البتراء

أولاً : مدينو بنك البتراء - فرع عمان كما هو الوضع بتاريخ 2007/12/31

رصيد الدين
فلس دينار

اسم العميل

348 / 1968 دينار

سامي صالح حسن اسماعيل

إعلان

• يتحقق بذمة السادة شركة ادلبي وفوده والتجار لأصحابها زياد ياسين ادلبي وبلال حمدان محمود التجار وسعيد عبد اللطيف فوده مبلغ (٢٥١٣٦,٥١٦) خمسة وعشرين ألفاً وماله وست وثلاثين ديناراً و(٥١٦) فلساً رسوم جمركية وضريبة عامة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق، فعلى المذكورين المبادرة إلى تسديد المبلغ المتحقق بذمتهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

مدير عام الجمارك الأردنية

* * * * *

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٨	٨٩	اسعد اسعاف جميل مصطفى المفلح	١٣٠٥,٣٠٠	

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٧	٤٢٣٠	لؤي جوده عبدالله عكروش	٥٠,٠٠٠	

* * * * *

مكتبة العدل

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تألياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الأملاك. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	الاسم	المبلغ المطلوب		التحقق
		فلس	دينار	
١.	مهند محمد أحمد سليم البطاينة	٠٦٨	٣٣٣٣٥	ب علوم ١٧٥٦/٢٠٠٣
٢.	حسن فخري حسن السخني أمين عليان عبد الرحيم أبو السميد	٩٥٥	٦٦٠٣٦	٧٣٨/٢٠٠٧
٣.	موفق محمد إبراهيم المومني هاشم محمد إبراهيم المومني	٢٢٢	٨٦٤٩٣	٧٣٩/٢٠٠٧
٤.	محمد خليل حسين شخارته خليل حسين إبراهيم شخارته	٧٤٨	٤٠٤٩٢	٧٤٠/٢٠٠٧
٥.	رلى زهير صادق عواد زهير صادق عيسى عواد	٨٥٤	١٥١٧٦	١٤/١٩٩٠
٦.	مالك محمد عايد الجراد محمد عايد أحمد الجراد	٤٥٦	٨١٣٢٦	٧٤١/٢٠٠٧
٧.	سامر زكريا فرحان القرعان زكريا فرحان محمد القرعان	٠٢٩	٤٩٥٣٥	٧٧٩/٢٠٠٧
٨.	إياد محمد عوض قديرات خولة جميل محمد شداد	٠٦٨	٨٧٥٩٩	٧٨٠/٢٠٠٧
٩.	صفاء علي محمد العربي علي أرشيد أحمد حنامله	٤٢١	٤٢٤١٩	٨٧١/٢٠٠٧

١٠.	مجدي مرشد طالب ردايده سعد مرشد طالب ردايده	٣٧١	١٣٨٠٨٨	٧٩٣/٢٠٠٧
١١.	يوسف محمد محمد البستنجي محمد عبد الهادي محمد البستنجي	٩٤٥	٥٦٥٨١	٣٢٩/٢٠٠٨
١٢.	ميس جميل عوده الناصر جميل عوده الناصر الناصر	١٤٠	٨٨٠٩٣	٣٥٤٢/٢٠٠٧
١٣.	كفاح عدنان عارف الحايك عدنان عارف حسن الحايك	٤٤٢	٣٩٧٥٢	٣٥٤٠/٢٠٠٧
١٤.	محمد محمود عبد اللطيف البربراي محمد عادل محمود عيسى قدسيه	٦٤٠	١٥٦٩٥	٣٥٢٩/٢٠٠٧
١٥.	نسرين أحمد محمد مشاتله أحمد محمد اللافي مشاتله	...	١٣٦٠٠	٧٩٦/٢٠٠٧
١٦.	صباح صالح ذيب جرادات صالح ذيب يوسف جرادات	٢٦٦	١٢٦٣٧	٨٢١/٢٠٠٧
١٧.	حسين فؤاد محمود اباطه فؤاد محمود عزيز اباطه	٣٤٩	٨٢٤٣١	١٢٧٨/٢٠٠٧
١٨.	سامر سالم عياده مدانات سالم عياده سالم مدانات	٧٤٣	١٤٣٤٩٢	١٢٨٠/٢٠٠٧
١٩.	أمجد يوسف محمود نزال يوسف محمود سعود نزال	٥٨٧	٤٠٨٠٩	١٢٨١/٢٠٠٧
٢٠.	مسي عيسى رشيد عثمان محمد عبد الهادي محمد البستنجي	٠٣٨	٤٢١٥٠	٣٨٤٤/٢٠٠٧
٢١.	عبد الله مصطفى عبد الله عبد الفتاح شحاده صابر صبري عبد محمد أبو زاهر	٢١٩	١٥٣٥٣	١٢٨٢/٢٠٠٧
٢٢.	عزت أحمد عزت العوا عيسى عبد الرزاق طالب الفيومي	٥٠٠	٧١٠٥	١٢٨٣/٢٠٠٧

مكتبة الأصل

٢٧١٥/٢٠٠٧	٥٨٤٠٣	٥٦٩	عاطف محمد عبد الحميد عقده محمد عبد الحميد ياسين عقده	٢٣.
٢٨٤٣/٢٠٠٧	٧٣١٣٠	٣٨٠	صلاح يوسف صلاح عباسي يوسف صلاح محمد عباسي	٢٤.
٣٣٩١/٢٠٠٧	٥٩١٢٥	٩٢٠	نضال إسماعيل عبد الرحمن يحيى إسماعيل عبد الرحمن ناجي يحيى	٢٥.
٣٣٩٢/٢٠٠٧	٤٩٤٣٥	٤٨٠	محمد احمد إبراهيم سلامه احمد إبراهيم لافي سلامه	٢٦.
٤٠٤٣/٢٠٠٧	١٩١٧٧	٢٥٠	محمد حسن سليم محافظه	٢٧.
٣٤٨/٢٠٠٨	١٦٥٧٣	٦٨٤	علاء الدين موسى باير بدارنه موسى باير نايف بدارنه	٢٨.

* * * * *

مكتبة من الأصل